الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة ابن خلدون – تيارت –

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم: علوم التسيير

ميدان : علوم اقتصادية، التجارية و علوم التسيير
شعبة التسيير
تخصص : إدارة أعمال

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة :

- قويدر رانية
- نوري خالد

تحت عنوان :

المؤسسة الناشئة في الجزائر و البيروقراطية الإدارية

عضو لجنة مناقشة	رتبة	صفة
بالعجين خالدية	أستاذ محاضر(أ)	رئيسا
حري خليفة	أستاذ محاضر (ب)	مشرفا
بن سعيد حليمة	أستاذ مساعد (ب)	مناقش

السنة الجامعية :2024/2023

إهـــــداء

إلى من رميا بسهام ليلها فأصابت أقداري، و ظلا يتعهدان حلمي في صلاتهما حتى صار الحلم

و اقعا جميلا أحتسي اليوم ضياءه،

إليكما يا أجمل أقداري.

إلى من اختصت بالجنة لتكون تحت أقدامها " منبع العطف و الحنان – أطال الله عمرها-

أمي الغالية "

إلى من أحمل اسمه بكل فخر و اعتزاز سندي و منبع أماني، أبي الغالي

أدامك الله و حفظك من كل سوء.

إلى من شددت عضدي بهم فكانوا لي ينابيع و كنت من كل ينبع أستقي لأرتقي ..... إخواني

الأعزاء.

و إلى أولئك الذين يفرحهم نجاحنا إلى الأصدقاء قلبا، دما ووفاء، الذين مهدو عثرات

مسيرتنا بدعمهم و أنسو صعابها بحبهم.

خـــالـــد

إهـــداء

كلمات الشكر و الثناء تحمل في طياتها دفع معنوي و شعور بالرقي فالحمد الله دائما و أبدا.

أهدي ثمرة عملي إلى من ظل وجودهما يضئ دنياي و كانت صورتهما أجمل صورة رأتها عيناي فسارا معي بخطى ثابتة أبي و أمي .

و إلى أخواتي سندي فاطمة ، هاجر، أمين،صارة .

و إلى أساتذتي من كان لهم الفضل الكبير في بناء هذا البحث من إرشادات و نصائح .

إلى صديقاتي الدراسة و إلى كل من قدم لي العون من قريب أو بعيد .

رانية

شكر وتقدير

أحمد الله على جزيل و اشكره شكر المعترف بمننه و ألائه و أصلي و أيسلم على صفوة أنبيائه و على أله و صحبه و أولياته أما بعد

" من لم يشكر الناس لا يشكره الله"

و اعترافا منا بالفضل و تقديرا للجميل، لا يسعنا و نحن انتهينا من إعداد هذه المذكرة إلى أن نتوجه بجزيل الشكر التقدير إلى: الأستاذ المشرف المحترم "حري خليفة" لما منحه لنا من وقت و جهد و توجيه و إرشاد و تشجيع، و دعم للإنجاز هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر للجنة الأساتذة.

كما نجد أنفسنا مدنيني بالشكر إلى كل من قدم لنا يد المساعدة لإتمام مشوارنا الدراسي.

الإهداء	
الشكؤ	
فهرس محتويات	
قائمة الجدال	
قائة الأشكال	
الفصل الأول مفاهيم عامة حول المؤسسات الناشئة	
تمهيد	5
المبحث الأول : مفهوم المؤسسات الناشئة	6
المطلب الأول : تعريف المؤسسات الناشئة	6
المطلب الثاني : خصائص و أهمية المؤسسات الناشئة	9
المطلب الثالث : مراحل نمو المؤسسات الناشئة	11
المبحث الثاني : مصادر تمويل المؤسسات الناشئة	13
المطلب الأول : مفهوم وظائف التمويل	13
المطلب الثاني : طرق تمويل المؤسسات الناشئة	15
المبحث الثالث : دور الحاضنات الأعمال في تعزيز إطلاق و دعم الشركات الناشئة	17
المطلب الأول : مفهوم حاضنات الأعمال	17
المطلب الثاني : أهمية الحاضنات الأعمال	19
المطلب الثالث: دور حاضنات الأعمال في ترقية و دعم المؤسسات الناشئة	20
خلاصة الفصل	24
الفصل الثاني : البيروقراطية و أثرها على مؤسسات ناشئة في الجزائر	
تمهيد	26
المبحث الأول : الأساس النظري للبيروقراطية	27
المطلب الأول : مفاهيم عامة حول البيروقراطية	27
المطلب الثاني : وظائف البيروقراطية	29
المطلب الثالث: نظريات البيروقراطية و الانتقادات الموجهة لها	31

المبحث الثاني : انعكاسات المظاهر السلبية للبيروقراطية على الخدمة العمومية	35
المطلب الأول : الروتين الإداري	36
المطلب الثاني : التسيب الإداري	37
المطلب الثالث : الإهمال و سوء معاملة الجمهور	38
المبحث الثالث : مظاهر البيروقراطية في مؤسسات جزائرية (دراسة حالة)	41
المطلب الأول : معوقات و البيروقراطية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر	41
المطلب الثاني : البيروقراطية العقارية في الجزائر	44
المطلب الثالث : البيروقراطية الهيئات المساندة للمؤسسات الناشئة	50
خلاصة الفصل	60
خاتمة	62
قائمة المراجع	65
قائمة الملاحق	75

رقم الجدول	عنوان الجدول	صفحة
1	عدد وقيمة الاستثمارات الأجنبية والمحلية في الجزائر والمتراكمة في الفترة 2011ـ2021	51
2	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة(1991-2006)	52
3	وضع الجزائر في مؤشر بيئة أداء الأعمال خلال الفترة 2008-2011	55

رقم الشكل	عنوان الشكل	صفحة
1	الشكل تطور المشاريع الاستثمارية المصرح بها للفترة 2011ـ 2021	50
2	عوائق الاستثمار في الجزائر حسب دراسة البنك الدولي	53

مقدمة

مقدمة

تحظى المؤسسات الناشئة بمكانة هامة في اقتصاديات كل الدول بما فيها المتقدمة والنامية على حد سواء وهذا راجع للدور الذي تلعبه فيها من خلال دفع عجلة التنمية الاقتصادية خاصة ما تعلق باستحداث مناصب الشغل وعدم احتياجها لتمويل ضخم كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات الكبيرة، غير أن هذا النوع من المؤسسات عادة ما تعتمد وبدرجة كبيرة على مناخ استثماري مناسب. المؤسسة الناشئة هي طموح العديد من الشباب خاصة المتخرجين من الجامعة كونها سهلة الإنشاء و يمكن لهم تطوير مشاريعهم وأفكارهم من خلال د دارسة متطلبات السوق حتى يعرفوا مدى إمكانية تجسيد مشروعهم على أرض الواقع. وتعتبر الجزائر من الدول النامية التي أصبح لزاما عليها تكثيف نسيجها الإنتاجي ومنظومتها الصناعية من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني وتطوير وتنويع القدرة الإنتاجية والعمل على تغطية العجز في الموازنة العامة الناتج عن تراجع أسعار المحروقات، وقد زاد الاهتمام بالمؤسسات الناشئة كونها البديل الأفضل حاليا للتغلب على هذه الوضعية، كما يمكن اعتبارها أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا بالنظر إلى قدرتها الكبيرة على تخفيض معدلات البطالة وزيادة الصادرات وإحلال الواردات، وهذا نظرا لما تتميز به من خصائص مهمة لعل من أهمها قدرتها على التأقلم بسرعة مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة، وكذلك تكلفتها التمويلية المنخفضة.**,; وطرح الإشكالية التالية :**

الإشكالية الدراسة

ما هو اثر البيروقراطية الإدارية على نجاح سياسة إنشاء انتشار و تطور المؤسسات الناشئة في الجزائر؟

و للإحاطة بهذه الإشكالية من كل جوانبها و إيجاد الأجوبة الموضوعية لها عالجناها من خلال **طرح التساؤلات الفرعية التالية :**

- ✓ ما مفهوم المؤسسة الناشئة و ما هي آليات تمويلها و دور الحاضنات في نجاحها ؟
- ✓ ما هي مظاهر البيروقراطية الإدارية التي تعيق إنشاء و تطور المؤسسات الناشئة الجزائر؟
- ✓ ما هو واقع المؤسسة الناشئة في ولاية تيارت و كيف يمكن الحد من مظاهر البيروقراطية لإنجاح هذه المؤسسات .

و للإجابة عن الإشكالية و تساؤلات الفرعية قمنا بطرح الفرضيات التالية

فرضيات

- ✓ تعتبر المؤسسة الناشئة بديل اقتصادي ناجح ثبتت فعاليته في تنمية الاقتصادية
- ✓ أولت الجزائر أهمية كبرى لفكرة إنشاء و تطور المؤسسة الناشئة و ذلك من خلال تسهيل كل العقبات الفنية المالية و الإدارية لإنجاح هذه السياسة

واقع المؤسسة الناشئة في الجزائر يؤكد على الدور السلبي للبيروقراطية الإدارية التي تواجهها المؤسسات الناشئة و التي تحد من تجسيد دورها و مهامها في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للبلد

أهمية الدراسة:

– تكمن أهمية الموضوع في تقديم المؤسسات الناشئة ألنها تتميز بمجموعة من الخصائص والتي لا نجدها في المؤسسات التقليدية.

– عرض واقع المؤسسات الناشئة وما تتعرض له من تحديات في أرض الواقع.

–وقوف على أهم مشاكل والبيروقراطية التي تعيق أصحاب أفكار المبتكرة

تهدف دراستنا إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

– التعرف على المؤسسات الناشئة في الجزائر.

– إبراز أهم الخصائص التي تجعل من المؤسسات الناشئة قطاعا قائما بذاته.

– إبراز دور المؤسسات الناشئة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

– الوقوف عند طرق تمويل المؤسسات الناشئة وأهم القرارات التي اتخذتها الحكومةالجزائرية بهذا الشأن.

– تحديد المعيقات التي تقف في طريق المؤسسات الناشئة وطرق مواجهتها.

من أهم أسباب اختيارنا للموضوع أسباب ذاتية والمتمثلة في:

الرغبة في الاطلاع على هذا الموضوع والتعرف على كل ما يحيط به كون أن الجزائر أولت أهمية كبيرة للمؤسسات الناشئة إضافة إلى أن هذا الموضوع يتلاءم مع الرؤية المستقبلية والأهداف الشخصية التي نسعى لتحقيقها مستقبلا.

وأسباب موضوعية تتمثل في:

معرفة الإطار المفاهيمي والقانوني للمؤسسات الناشئة في الجزائر وكشف الغموض حول هذا الموضوع وذلك بالوقوف على مختلف النصوص القانونية المنظمة للمؤسسات الناشئة في الجزائر، بالإضافة إلى أن المؤسسات الناشئة أصبحت تعتبر ركيزة أساسية في الاقتصاد الحديث.

صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي واجهتنا في انجاز هذه المذكرة قلة المراجع فأغلبها عبارة عن مقالات والسبب يرجع إلى حداثة هذا الموضوع، خاصة في الجزائر.

منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى وصف المؤسسات الناشئة، والتحليل من خلال الوقوف على النصوص القانونية وتحليل مضمونها.

تبرير الخطة:

للإجابة على إشكالية الدراسة والوصول إلى تحقيق الأهداف قمنا بتقسيم الدراسة إلى:

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة حيث قمنا بالتطرق إلى مفهوم المؤسسات الناشئة .في المبحث الثاني تناولنا طرق تمويل مؤسسات الناشئة بعد ذلك تناولنا مفهوم حاضنات الأعمال ودورها في نجاح المؤسسات الناشئة في المبحث الثالث.

الفصل الثاني واقع البيروقراطية في جزائر ، بداية تطرقنا إلى تعريف البيروقراطية و تاريخها و أنواعها في المبحث الأول كما تناولنا بيروقراطية إدارية في جزائر في المبحث الثاني ، في مبحث الثالث تطرقنا إلى دراسة حالة " البيروقراطية الإدارية في مؤسسات جزائرية بيروقراطية تمويلية إلى إدارية إلى البيروقراطية العقار التي تعرقل السير حسن للمؤسسات ناشئة.

الفصل الأول

مفاهيم عامة حول المؤسسات الناشئة

الفصل الأول : مفاهيم عامة حول المؤسسات الناشئة

تمهيد

تعتبر المؤسسات الناشئة في العام من أهم مصادر الابتكار و التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهذه الشركات الصغيرة و المتوسطة تتمتع بحريه الابتكار والإبداع، وتستطيع تحقيق نتائج أفضل بسرعة اكبر من المؤسسات الكبرى التقليدية.

تعمل المؤسسات الناشئة على تطوير فكرة جديدة وابتكاريه، و تحويلها إلى منتج أو خدمه ،وتسعى بشكل عام إلى النمو والتوسعة والاستقرار في السوق ،ومن الصعوبة تحديد عدد المؤسسات الناشئة في العالم بالضبط، لكنها تعتبر حاليا جزء كبير من النسيج الاقتصادي في الكثير من الدول.

يمكن القول بأن المؤسسات الناشئة هي المحرك الرئيسي للابتكار والتنويع الاقتصادي في مجالات مختلفة، مثل التكنولوجيا والصحة والتعليم والإعلام والترفيه ، كما أنها تساعد في توفير فرص العمل ودعم الاقتصاد المحلي وتعزيز المنافسة في السوق.

سنتناول في هذا الفصل مفهوم المؤسسات الناشئة في المبحث الأول ثم نتطرق إلى تجارب بعض الدول في مجال مؤسسات الناشئة في المبحث الثاني كما تناولنا كذلك مفهوم حاضنات الأعمال والخدمات التي تقدمها في المبحث الثالث الفصل الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الناشئة في الجزائر.

تعتبر المؤسسات الناشئة في العام من أهم مصادر الابتكار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهذه الشركات الصغيرة والمتوسطة تتمتع بحريه الابتكار والإبداع، وتستطيع تحقيق نتائج أفضل بسرعة اكبر من المؤسسات الكبرى التقليدية.

تعمل المؤسسات الناشئة على تطوير فكره جديدة وابتكاريه، و تحويلها إلى منتج أو خدمه ،وتسعى بشكل عام إلى النمو والتوسعة والاستقرار في السوق ،ومن الصعوبة تحديد عدد المؤسسات الناشئة في العالم بالضبط، لكنها تعتبر حاليا جزء كبير من النسيج الاقتصادي في الكثير من الدول.

يمكن القول بأن المؤسسات الناشئة هي المحرك الرئيسي للابتكار والتنويع الاقتصادي في مجالات مختلفة، مثل التكنولوجيا والصحة والتعليم والإعلام والترفيه ، كما أنها تساعد في توفير فرص العمل ودعم الاقتصاد المحلي وتعزيز المنافسة في السوق.

سنتناول في هذا الفصل مفهوم المؤسسات الناشئة في المبحث الأول ثم نتطرق إلى تجارب بعض الدول في مجال مؤسسات الناشئة في المبحث الثاني كما تناولنا كذلك مفهوم حاضنات الأعمال والخدمات التي تقدمها في المبحث الثالث.

تعتبر المؤسسات الناشئة startups مصدرا رئيسي للإبداع وخلق مناصب العمل، وقد أصبحت السبيل لدعم التنمية في أغلب دول العالم، نظرا لأهميتها الاستثمارية والتنموي الناتجة عن تكلفة إنتاجها المنخفضة ومرونتها ومشاريعها المبتكرة، وسهولة انتشارها جغرافيا، ومساهمتها في رفع معدل النمو الاقتصادي باعتبارها القوة الاقتصادية المحركة لاقتصاديات الدول،لذا سنتناول في هذا المبحث تعريف المؤسسات الناشئة وخصائصها ومميزتها

المطلب الأول :تعريف المؤسسات الناشئة

لا يوجد تعريف متفق عيه بشأن تعريف المؤسسات الناشئة فمعظم الباحثين اختلفوا في تسميتها وتعريفها،لذلك سنحاول عرض التعريفات العامة التي جاءت في هذا الصدد ثم نعرج إلى التعريف القانوني للمؤسسات الناشئة.

الفرع الأول :التعريف العام للمؤسسات الناشئة

تعرف المؤسسة الناشئةstartup اصطلاحا حسب القاموس الانجليزي على أنها مشروع صغير بدأ للتو وكلمةstart–up تتكون من جزأين " start " وهو ما يشير إلى فكرة الانطلاق و " up "و هو ما يشير لفكرة النمو القوي.

وبدأ استخدام إلى أنها "تلك المؤسسات الفتية المبدعة في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال ومهمتها خلق وتسويق تكنولوجيات جديدة[1]المصطلح بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وذلك مع بداية ظهور شركات رأسمال المخاطر ليشيع استخدام المصطلح بعد ذلك .وفي أيامنا الحالية يوجد المصطلح ويعرفها لقاموس الفرنسيLarousseيشير إلى أنها "تلك المؤسسات الفتية المبدعة في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال ومهمتها خلق وتسويق تكنولوجيات جديدة"

ويعرفها الباحث Erice Reisبأنها تلك الدراسات التي تهدف إلى تطوير وتوزيع منتج جديد في ظل درجة عليا من عدم التأكد .

1_ بوالشعورشريفة،دورحاضناتالأعمالفيدعموتنميةالمؤسساتالناشئة،دارسةحالةالجزائر ،مجلةالبشائر الاقتصادية،المجلد الأربع،العدد 2 ،جامعة 20 اوت،سكيكدة،الجزائر، 2018 ،ص. 420

1. المومن عبد الكريم وآخرون،المؤسسات الناشئة ودورها في إنعاش الاقتصاد الجزائري،مخبر المؤسسات الصغيرة– والمتوسطة فيا لتطوير المحلي،البويرة،الجزائر ،ص16

وتعرف المؤسسة الناشئة على أنها شركة ذات تاريخ تشغيلي قصير، وهذه الشركات تكون غالبا حديثة الإنشاء، وتكون في طور النمو والبحث عن الأسواق،وأصبح هذا المصطلح متداولا على نطاق عالمي بعد فقاعة الدوت كوم، يقوم المؤسسون بتصميم المؤسسات الناشئة لتطوير نماذج أعمال قابلة للتطوير بكلف عالية[1]. وقد عرفها paulgraham في مقاله المشهور growth على أنها شركة صممت لتنمو بسرعة، وكونها تأسست حديثا لا يجعل منها شركة ناشئة في حد ذاتها كما أنه ليس من الضروري أن تكون الشركات الناشئة تعمل في مجال التكنولوجيا أو أن تمول من طرف مخاطر أو مغامر، والأمر الوحيد الذي يهم هو النمو و أي شيء آخر يرتبط بالشركات الناشئة يتبع النمو.

كما تعتبر المؤسسة الناشئة حديثة العهد يتم تأسيسها بواسطة رائد أعمال أو مجموعة,بهدف تطوير المنتج أو خدمة مميزة لإطلاقها في السوق بحسب طبيعتها،وتميل المؤسسات

الناشئة التقليدية إلى التمتع بأعمالها المحدودة عند التأسيس وانطلاقها من مبلغ استثماري

أولي يضعه المؤسسون أو أحد من أقاربهم كما أنها تتميز بارتفاع عدم التأكد ومخاطرة عالية في مقابل تحقيقها وقد عرفها رائد الأعمال الشهير ستيف بلانك على أنها منظمة مؤقتة تبحث عن نموذج اقتصادي يسمح بالنمو، مربح بشكل متكرر ويمكن قياسه، أنها تختبر نماذج اقتصادية مختلفة وتكتشف بيئتها وتتكيف معها تدريجيا، أي أن الشركة الناشئة يجب أن تعمل على نجاح مشروعها بشكل سريع وله تأثير على السوق الذي تود التواجد والعمل حالة بشكل فوري، أي أنها فكرة و رؤية يقوم بتجسيدها عامل المشروع، وتعمل في سوق غير مستقرة في كثير من الأحيان لاقتراح منتوج أو خدمة جديدة وعليه يمكن تعريف المؤسسات الناشئة على أنها مؤسسة تسعى لتسويق وطرح منتج جديد أو خدمة مبتكرة تستهدف بها سوق كبير،بغض النظر عن حجم الشركة أو قطاع أو مجال نشاطها كما أنها تتميز بارتفاع عدم التأكد،ومخاطرة عالية في مقابل تحقيقه النمو قوي وسريع مع احتمال جنيه الأرباح ضخمة في نجاحها[2]

الفرع الثاني :التعريف القانوني للمؤسسات الناشئة.

من المتعارف عليه أن المشرع لا يخوض عادة في تقديم تعريفات للمصطلحات القانونية وليس من شأنه القيام بذلك تاركا للفقه أو المختصين في المجال تولي التعريف المناسب للمؤسسات الناشئة، ورغم ذلك فقد سعى المشرع الجزائري لتعريف المؤسسة الناشئة أو المبتكرة في مضمون المادة 06 من القانون 15 21 –المتضمن القانون التوجيه يحول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي على النحو التالي" :هي المؤسسة التي تتكفل بتجسيد مشاريع البحث الأساسي أو التطبيقي أو تلك التي تقوم بأنشطة البحث والتطوير. 2 "كما حاول المشرع الجزائري الإشارة إلى المؤسسة الناشئة في أحكام بعض القوانين كالقانون

[1]. المومن عبد الكريم، المرجع السابق

[2]. بريش والسارة" تطوير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" ملتقى دولي تحت عنوان" استراتيجيات تنظيم ومرافقه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "جامعه قاصدي مرباح ورقلة الجزائر افري 2012

02 – 17المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محتوى المادة 21 التي نصت على أنه "تنشأ لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة صناديق ضمان القروض وصناديق

الإطلاق وفقا للتنظيم الساري المفعول، بهدف ضمان قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية المؤسسات الناشئة في إطار المشاريع المبتكرة[1]

تعريف المؤسسات الناشئة:startup

تعريف المؤسسة الناشئة startups اصطلاحا حسب القاموس الانجليزي: على أنها مشروع صغير بدا للتو والكلمة start–up تتكون من جزئين "start" وهو ما يشير إلى فكره الانطلاق و "up" هو ما يشير إلى فكره النمو القوي وبدا استخدام مصطلح start–up بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة،وذلك مع بداية ظهور شركات الرأسمال المخاطر capital risque ليشيع استخدام المصطلح بعد ذلك. وفي أيامنا الحالية يوجد المصطلح ويعرفه القاموس الفرنسي la rousse على أنها المؤسسات الشابة المبتكرة ,في القطاع التكنولوجيا الحديثة » .jeuneentreprise

بينما عرفها paul Graham في مقاله المشهور حول النمو "growth" على أنها شركة صممت للتنوع بسرعة "growth =start–up" وكونها تأسست حديثا لا يجعل منها شركة ناشئة startups companyفي حد ذاتها كما انه ليس من الضروري أن تكون الشركات الناشئة تعمل في مجال التكنولوجيا أو أن تموله من قبل مخاطر أو مغامر أو أن يكون لها نوع من خطط الخرج الأمر الوحيد الذي يهم هو النمو وأي شيء أخر يرتبط بالشركات الناشئ يتبع النمو فان النمو الجيد يكون بين خمسه وسبعه بالمئة أسبوعيا وأحيانا بشكل استثنائي لا يتعلق الموضوع بالعمر ولا بالحجم ولا بقطاع النشاط ويجب الإجابة على أربع التساؤلات التالية نمو قوي محتمل استخدام التكنولوجيا حديثه تحتاج لتمويل ضخم جمع التبرعات الشهيرة رابعا أن تكون متأكدا من أن السوق جديد حيث يصعب تقييم المخاطرة وعليه يمكن تعريف المؤسسات الناشئة على أنها مؤسسه تسعى لتسويق وطرح منتج جديد أو خدمه مبتكره تستهدف بها سوق كبير وبغض النظر عن حجم الشركة أو القطاع أو المجال النشاط كما أنها تتميز بارتفاع عدم التأكد ومخاطرة عالية في المقابل تحقيقها لنمو قوي وسريع مع احتمال جنيها لأرباح ضخمه في حاله نجاحها

---

1. [1]بوالشعور شريفة،المرجع السابق،ص 420 –

2المادة 06 –من القانون 21 – 15 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 ،المتعلق بالقانون التوجيه يحول البحث العلمي والتطور التكنولوجي،ج.ر ،العدد، 71 معدل ومتمم بموجب القانون02 – 20 المؤرخ في مارس 2020 ،ج.ر،عدد 20 المادة 21 –من القانون 02 – 17 المؤرخ في 10 جانفي 1720 المتعلق بالقانون التوجيه بالتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،ج.ر،عدد 3.

ما هي المؤسسات الناشئة :

تسعى المؤسسات الناشئة startup في طبيعتها في تقديم حلول وطرح خدمات رائده في السوق وهيمن احد سمات العصر الحديث حيث أنها تعمل على إيجاد حل مشاكل ليس لها حلول وإيجاد حلول أفضل من الموجودة في الوقت الحالي ،حيث تتسم بالإبداع والقدرة على أحداث تأثير كبير ولا يكون الحل فيها واضح أولا يمكن ضمان النجاح ،كما تتميز هذه المؤسسات بكونها شركات شابه يافعة وأمامها خياران: إما التطور والتحول إلى شركات ناجحة و إمكانية نموها،أو إغلاق أبوابها والخسارة كما يعتمد مؤسسون المؤسسات من الناشئة startup على التكنولوجيا للنمو والتقدم والعثور على التمويل من خلال المنصات على الانترنت ومن خلال الفوز بمساعدات والدعم من قبل حاضنات الأعمال. وهي تتطلب بالمقارنة مع الأرباح التي تكاليف صغيره جدا تحصل عليها، و عادة ما تأتي هذه الأرباح بشكل سريع وفجائي بعض الشيء.

المطلب الثاني: خصائص وأهمية المؤسسات الناشئة

تتميز المؤسسة الناشئة بخصائص متعددة فهي تلعب دورة رئيسيا في الاقتصاد اليوم كما تمثل المحرك الرئيسي لابتكار وتوسع الاقتصادي وهذا ما يجعل من ذات أهمية بالغة كونها لها القدرة جهاز على التكيف السريع وتقديم حلول مبتكرة جديدة سنه سنتناول في الفرع الأول خصائص المؤسسات الناشئة ثم نتطرق إلى أهميه المؤسسات الناشئة في الفرع الثاني

الفرع الأول: خصائص المؤسسة الناشئة

تتميز المؤسسة الناشئة أنها تقوم أعمالها التجارية على أفكار رائدة وإتباع حاجات السوق بطريقة ذكية وعصرية أهم الخصائص سنذكر ما يلي[1] :

أولا: حديثة العهد والتكوين

معظم المؤسسات الناشئة نجدها في السوق التجريبية بحيث من المعروف أن تبدأ بأفكار مفترضة من صاحب المشروع[2] وتتميز المؤسسات الناشئة بكونها مؤسسات شابة ويافعة أمامها خيارات أما التطور والتحول إلى مؤسسة ناجحة أو إغلاق أبوابها

[1]–مصطفى برنان، علي صولي، الإستراتيجية المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة، مجلة دفاتر اقتصادية، مجلد 11، عدد 01، 2020، ص 133.

[2]. حسين يوسف، صديقي إسماعيل، دراسة ميدانية لواقع إنشاء المؤسسات الناشئة

ثانيا: شركة أمامها فرصة للنمو التدريجي والمتزايد

من إحدى السمات التي تحدد معنى الشركة الناشئةStart upهي إمكانية نموها السريع وتوليد إيرادات أسرع بكثير التي تتطلب للعمل بمعنى أخر الناشئة هي الشركة التي تتمتع بإمكانيات الارتقاء بعملها التجاري بسرعه أي تزايد الإنتاج والمبيعات منه دون زيادة التكاليف على ذلك ينموها مش الأرباح لديها بشكل كبير وهذا يعني أن الشركات الناشئة لا تختصر بالضرورة على أرباح اقل لأنها صغيره بالعكس قادرة على توليد أرباح كبيره جدا

ثالثا: شركات تتعلق بالتكنولوجيا وتعتمد بشكل رئيسي عليها

تتميز هذه الشركات بأنها تقوم بأعمالها التجارية على أفكار الرائدةInnovatriceوإشباع الحاجيات عاديات السوق بطريقه ذكية وعصرية حيث يعتمد بحثها على التكنولوجيا لغرض النمو وتقديم والعثور على التمويل من خلال المنصات على الانترنت ودعم حاضنات الأعمال

رابعا: شركات تتطلب تكاليف منخفضة الشركات الناشئة

على أنها تتطلب تكاليف صغيره جدا بالمقارنة مع الأرباح التي تحصل عليها وعاده ما تأتي هذه الأرباح بشكل سريع ومفاجئ بعض الشيء

الفرع الثاني: أهميه المؤسسات الناشئة

للمؤسسات الناشئة دور مهم في مواجهه التحديات والنهوض باقتصاديات الدول كونها تساهم في الناتج المحلي الإجمالي وتعجل بنموها ويمكن تلخيص أهميه والدور المؤسسات الناشئة في ما يلي أولا: توفير فرص العمل الحقيقية المنتجة ومكافحه مشكله البطالة نقطتان حيث تتميز بالقدرة على توفير فرص العمل أضافه إلى قدره استيعاب وتوظيف عماله بخبره قليله بدون خبره وهو ما يمتص طالبي العمل خاصة ذوي شهادات أصحاب الأفكار وخريجي الجامعة وبالتالي الرد المباشر على مشكله البطالة تكافح الدول نفسها لخلق ظروف عمل على الرغم من سيرها في طريق النمو نقطتان الابتكار في البحث والتطوير مؤسسات الناشئة الابتكار لا سيما في المجال التكنولوجيا وهو أداه ضرورية أكثر من أي وقت مضى لتنميه أي بلد في العالم والقدرة على ابتكار وتطوير المنتجات بتكلفه اقل مقارنه بالمؤسسات الكبرى ثالثا نقطتان زيادة الإنتاجية والحفاظ على التنافسية لعبت دورا محوريا في العشرينات

المطلب الثالث ومراحل نمو المؤسسات الناشئة

إن ما يميز المؤسسات الناشئة ستار تاب هو النمو المستمر إلا إن الواقع هو غير ذلك فهذه المؤسسات كثيرا ما تتعثر وتمر بمراحل صعبه وتذبذب شديد قبل إن تعرف طريقها نحو القمة

أولا مرحله قبل الانطلاق

طرح نموذج أولي لفكره إبداعيه آو جديدة أو حتى مجنونه من طرف شخص ما أو مجموعه من الأفراد وخلال هاته المرحلة يتم التعمق في البحث ودراسة الفكرة جيدا ودراسة السوق والسلوك وأذواق المستهلك المستهدف للتأكد من إمكانية تنفيذها على ارض الواقع وتطويرها واستمرارها في المستقبل بحث عن التمويل وعاده ما يكون التمويل في المراحل الأولى ذاتي مع إمكانية الحصول على بعض المساعدات سواء من طرف الحكومة أو من طرف الأفراد

ثانيا مرحله الانطلاق رقم ثمانية[1]

في هذه المرحلة يتم إطلاق الجيل الأول من المنتج أو الخدمة حيث تكون غير معروفه وربما أصعب شيء يمكن أن يواجه صاحب الفكرة في هذه المرحلة أن الفكرة على ارض الواقع و يمولها ماديا فغالبا ما يكون الأصدقاء والعائلة هم المصدر الأول الذي يلجا إليه المقاول للحصول على التمويل أو يمكن الحصول على التمويل من قبل الأشخاص المستعدين للمغامرة بأموالهم عند البداية حيث تكون درجه المخاطرة عالية في هذه المرحلة يكون المنتج بحاجه إلى كثير من الترويج كما يكون مرتفع السعر ويبدأ الإعلام بالدعاية للمنتج

ثالثا مرحلة الحماس

يبلغ فيها المنتج الذروة ويكون هناك حماس مرتفع ثم ينتشر ويبلغ المنتج ذروه في هاته المرحلة يمكن أن يتوسع النشاط إلى خارج مبتكريه الأوائل فيبدأ الضغط السلبي حيث يتزايد عدد العارضين للمنتج ويبدأ الفشل أو ظهور عوائق أخرى ممكن أن تدفع المنحنى نحو التراجع الانزلاق التدريجي والتسلق

بالرغم من استمرار الممولين المغامرين برأس المال بتمويل المشروع إلا انه يستمر في التراجع حتى يصل إلى مرحله يمكن تسميتها مرحله التحور من المستقبل للمشروع وهو ما يؤدي إلى خروج المشروع من السوق في حاله عدم التدارك خاصة وان معدلات النمو في هذه المرحلة تكون جد منخفضة

[1]. قادري سيدي احمد ومولاي ناجي مراد أهميه حاضنات الأعمال في مرافقه المؤسسات الناشئة ماستر أكاديمي جامعه احمد درأيه أضرار 2020 2021 صفحه 10

خامسا مرحله النمو والصعود

في هذه المرحلة يتم تطوير المنتج بشكل نهائي ويخرج من مرحله التجربة والاختبار وطرحه في السوق وتبدأ الشركة الناشئة في النمو المستمر ويأخذ المنحنى بالارتفاع حيث احتمل أن 20 إلى 30% من الجمهور المستهدف قد اعتمد الابتكار وتحقيق الأرباح الضخمة

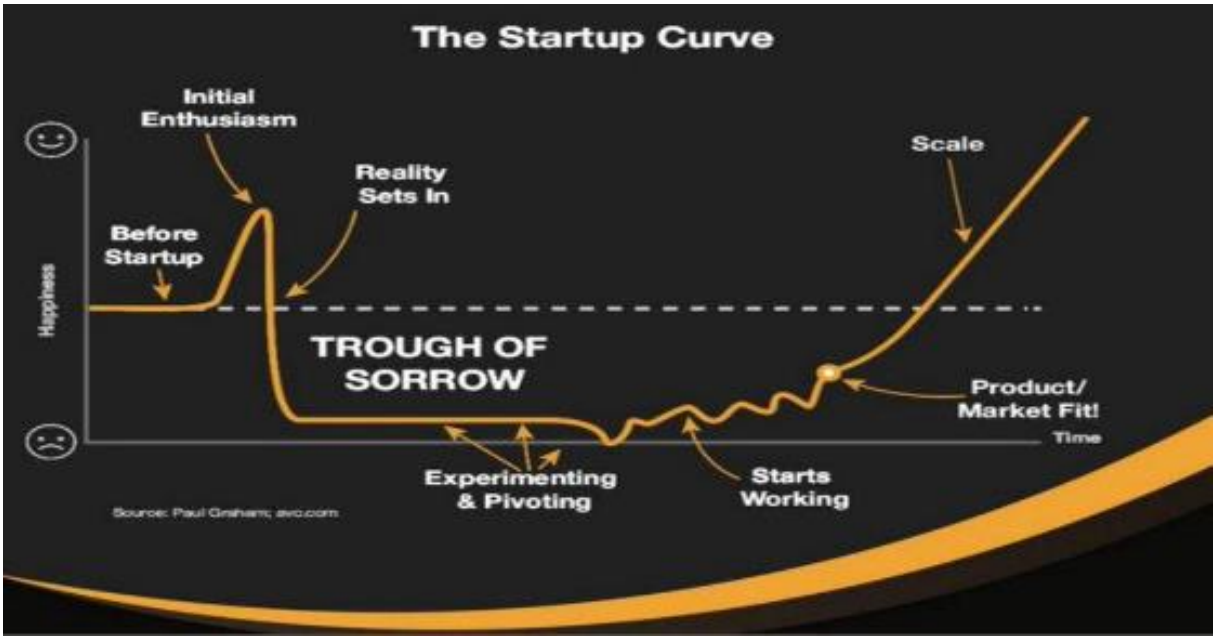

الشكل رقم (1.1): دورة حياة المؤسسات الناشئة

المصدر https://Twitter.com/Paul?lang=fr :، 29/02/202 ، 20:03

المبحث الثاني مصادر تمويل المؤسسات الناشئة

ظهر التمويل وتطور بشكل ملحوظ للتغلب على التحديات المختلفة التي تواجهها الأعمال الاستثمارية من أهم الوظائف في الشركة فهو منطلق وبداية كل مشروع كونه أداة فاعله وناجحة في عمليه التنمية الاقتصادية وعلى ضوء هذا سوف يتم التطرق إلى مفهوم التمويل بصفه عامه ومختلف أنواعه ووظائفه

المطلب الأول: مفهوم ووظائف التمويل

يعتبر التمويل أحد الركائز الأساسية لنشاط الشركة وضمان استمرارها وذلك بإمدادها بالأموال اللازمة في الأوقات المناسبة يضم هذا المطلب تعريف مختلفة للتمويل بشكل عام أيضا أهميه التمويل ووظائفه

الفرع الأول: تعريف التمويل

تختلف وجهات النظر الباحثين في تقديم تعريف التمويل إلا أنهم يتفقون على أن التمويل هو توفير مبالغ النقدية اللازمة ما هو تطوير مشروع خاص وعام كما يعرفه البعض على انه إمداد المشروع بالأموال اللازمة في الأوقات الحاجة إليها[1].

بأنه تلك الوظيفة الإدارية التي تقوم عليها الشركة وتختص بعمليات التخطيط الأول عن طريق الآلية المناسبة لتوفير الاحتياجات اللازمة توفير المناخ المناسب للشركة وتحقيق أهدافها وتطورها وضمان استمراريتها[2]

وعليه فان التمويل بالنسبة للشركات معناها الحصول على الأموال اللازمة للقيام بالنشاط الاقتصادي وتعتمد المشروعات في الأساس على مواردها الذاتية لتمويل أنشطتها فإذا لم تقم بذلك اتجهت إلى غيرها ممن يملكون فائضا من الأموال لسد هذا العجز لهذا ينصرف المعنى الخاص للتمويل إلى انه نقل القدرة التمويلية من فئات الفائض المالي إلى فئات العجز

الفرع الثاني: أهميه التمويل

للتمويل أهميه كبيره بالنسبة لمختلف الشركات أهمها[3]:

- ✓ تحرير الأموال أو الموارد المالية المجمدة سواء داخل الشركة أو خارجها

---

[1]-سالم صلاح راهي الحسناوي, الاستثمار والتمويل في الأسواق المالية, الطبعة الأولى, مؤسسه دار الصادق الثقافية للنشر والتوزيع, العراق 2017 صفحه 33,

[2]. 2–فضيله زواوي تمويل المؤسسة الاقتصادية وفق المكانيات الجديدة في الجزائر دراسة حاله سونلغاز, مذكره مقدمه لنيل درجه الماجستير في العلوم التسيير, ماليه المؤسسة, جامعه محمد بوقره بومرداس, الجزائر 2009 2008, صفحه 21.

[3]. سمير هربان, صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة ,اطرحوه لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ,تخصص اقتصاد دولي ,جامعه فرحات عباس سطيف, الجزائر, 2015 2014 صفحه 29

- ✓ يساهم في انجاز مشاريع معطله وأخرى جديدة والذي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني
- ✓ يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من خلال اقتناء أو استبدال المعدات
- ✓ يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها الشركة للخروج من حاله العجز المالي

الفرع الثالث: وظائف التمويل

تعتبر الوظيفة المالية من أهم الوظائف في أي مشروع وهذه الوظيفة عاده ما ترتبط بها الإدارة المالية والتي يمكن أن تنحصر وظائفها فيما يلي[1] :

اولا-التخطيط:

من الأهداف الرئيسية للوظيفة المالية هي التخطيط برامج التشغيلية ثم تحديد مصادر التمويل الضرورية لتنفيذ البرامج والخطط بحيث من خلال تقديرات المبيعات والمصاريف تقوم الشركة بتحضير المتطلبات المالية اللازمة وتحديد كيفية الحصول عليها سواء كانت هذه الاحتياجات قصيرة متوسطة أو طويلة الأجل

ثانيا-الرقابة المالية:

تتم عمليه الرقابة المالية من خلال المراقبة ومقارنه المتواصلة لأداء الشركة مع المخطط وذلك من خلال الاطلاع على تقارير دوريه من اجل اكتشاف الانحرافات ومعرفه أسباب حدوثها ومعالجتها لاجتناب تفاقمها.

ثالثا-الحصول على الأموال:

يبين التخطيط المالي مقدار وحجم احتاجها الشركة ومواعيد الحاجة إليها ولتغطيه هذه الحاجة تلجا الشركة إلى مصادر داخليه أو خارجية وهو ما يعرف بالهيكل المالي للشركة الذي يعرف على انه تشكيله المصادر التي حصلت منها الشركة على الأموال لغرض تمويل استثماراتها وهو يتضمن جميع العناصر المكونة لجانب الخصوم وحقوق الملكية.

رابعا-مقابله المشاركة الطارئة "الخاصة"

على المدير المالي القيام بالوظائف الأربعة السابقة إلا انه قد تحدث بعض المشاكل من حين لأخر السلعة معينه وفي هذه الحالة على المدير مجابهه هذه الحالات الخاصة بتخطيط والرقابة كما في الحالات العادية ثاني مصادر التمويلة دراسة مصادر التمويل قصيرة الأجل وطويلة الأجل بالإضافة إلى

[1]- ايناس صيوده أهميه القرض السندي في تمويل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة حاله القرض السندي لمؤسسه سوناطراك مذكره مقدمه لنيل درجه الماجستير في العلوم التسيير تخصص ماليه المؤسسة جامعه احمد بوقره بومرداس الجزائر 2008 2009 صفحه 11

نوع جديد من التمويل المتوسط الأجل والذي ينقسم بدوره إلى قروض مباشره متوسطة الأجل والتمويل بالاستئجار

المطلب الثاني طرق تمويل المؤسسات الناشئة:

عندما يتم إنشاء شركه اقتصاديه فأنها تنمو وتمر عبر عده مراحل وتختلف طرق التمويل الشركة الناشئة باختلاف مراحل تمويلها فكل مرحله تتطلب طرق تمويل معينه لذلك سيعرض من خلال هذا العنصر طرق تمويل شركات الناشئة حسب دوره حياتها

التمويل الذاتي والتمويل عن طريق الدعم الحكومي

أولا التمويل الذاتي

أي من خلال أمواله الخاصة ومدخراته المالية مع تسجيل مشروعه كمؤسسه ناشئة كون الحصول على هذه العلامة يتيح له فرصه للحصول على العديد من الامتيازات الجبائي التي تخفف عليه جزاء من الأعباء المالية التي يمكن تخصيصها في تطوير وتنميه هذه المؤسسة كما يمكن كذلك لصاحب المؤسسة الناشئة أو الراغب في إنشائها وكانت تكلفه المشروع اقل من 10 مليون دينار جزائري من الاستفادة في بداية المشروع من وكاله الوطنية لدعم وتنميه المقاولات يه التي تتيح له في حاله التمويل الذاتي العديد من الامتيازات الجبائي وبعد تأسيس مشروعه يقدم ملفه للحصول على علامة مؤسسه ناشئة شرط أن لا يتجاوز عمر المؤسسة ثمانية سنوات وبالتالي يحصل على الإعفاءات الجبائي لمده أطول قد تصل إلى حوالي 12 سنه أو أكثر من تاريخ الإنشاء ولا يوجد أي مانع قانوني أمام ذلك[1]

ثانيا التمويل عن طريق الدعم الحكومي

من اجل التمويل مؤسسات الناشئة استحدثت الحكومة الجزائرية الصندوق الوطني لدعم هذه المؤسسات الناشئة المشار إليها سابقا والذي أكد الوزير المكلف بالمؤسسات الصندوق هو عبارة عن تمويل غير تقليدي يتم بطريقه بسيطة وسلسله وبكل شفافية وبعيدا كل البعد عن البيروقراطية هذا التمويل لن يكون في شكل قروض بنكيه أو إعانات إنما الصندوق في الرأس مال المؤسسة الناشئة لمده محدده بهدف تطوير قدراتها التقنية لضمان نجاح مشروعها بنسبه 100% الشراكة بين الصندوق والمؤسسات الناشئة هي بمثابة فرصه الاستثمار حيث تستفيد هذه المؤسسات من كل آليات والإمكانيات التي يحوزها الصندوق من خبراء وشبكه مختصين وغيرها من وسائل التي تمكنها من تطوير قدراتها لضمان تجسيد الفعلي للمشاريع الممولة ذات القيمة المضافة في مختلف القطاعات لاسيما الصناعية يقوم الصندوق الجزائري لتمويل المؤسسات الناشئة بمتابعه هذه المشاريع الممولة بصفه دائمة ودقيقه علاوة على قيامه

[1]- خيرة مغاربي حميد صدوقي المؤسسات الناشئة في الجزائر واليات دعمها وتمويلها مجله الريادة الاقتصاديات الأعمال جامعة حسيبة بن بوعلي شلف الجزائر المجلد 8 العدد 02. 2022 ص88

بزيارات ميدانيه على مستوى هذه المؤسسات لضمان نجاح هذه المشاريع هذا التمويل تتراوح ما بين 2 مليون دينار جزائري و 20 مليون دينار جزائري

إما إذا أراد صاحب المشروع تملكه بنفسه ومبلغ المشروع لا يتجاوز 10 مليون دينار جزائري يمكنه كذلك تأسيس مؤسسته في بداية الأمر عن طريق تمويل الثنائي من خلال الوكالة الوطنية لدعم المقاولات يه الذي تمنح قروض بدون فائدة تصل إلى 29% من قيمه المشروع إذا كان مبلغ المشروع اقل من 5 مليون دينار إما إذا كان بين 5,000,000 يمكن أن تكون هذه الاستفادة في 28% من قيمه المشروع

إما في حاله إن صاحب المشروع إمكانيته المالية محدودة يمكنه اللجوء إلى التمويل الثلاثي عن طريق نفس الوكالة إليها سابق حيث إذا كان مبلغ المشروع لا يتجاوز 5 مليون دينار جزائري تكون المساهمة الفردية بواحد بالمئة والقروض من الوكالة 29% و70% كقروض من البنوك وهذه قروض كلها بدون فائدة هذا في الحالة الأولى

إما في الحالة الثانية إذا كان مبلغ المشروع ما بين 5 مليون إلى 10 مليون دينار جزائري تكون المساهمة الفردية باثنان بالمئة وقروض من الوكالة ب 28% 70% من البنوك كما يقترح الصندوق الوطني للتامين على البطالة بالجزائر canas طرق تمويليه بنفس طريقه طريقة الوكالة الوطنية لدعم وتنميه المقاولات يه في الصيغة التمويل الثلاثي مع امتيازات جبائية وجمركيه باشتراط السن من30 إلى 55 سنه.

إضافة إلى ذلك يمكن إنشاء مؤسسه ناشئة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار التي تمنح إعفاء أو تخفيض طبقا للتشريع المعمول به للحقوق الجمركية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي والإعانات أو المساعدات أو الدعم المالي وكذا كل التسهيلات التي قد تمنح إمكانية تحويل مزايا الانجاز بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار محل تحويل المتعاقدين مع المستثمر المستفيد والمكلف بإنجاز استثمار لحساب هذا الأخير[1]

ثالثا التمويل الجماعي

يمثل تحويل الجماعي إليه تمويل للمشاريع تسمح بجمع مبالغ ماليه أحيانا تكون مبالغ منخفضة جدا مع عدد كبير من الأشخاص بحيث يوفر هذا النهج أساليب وأدوات معامله ماليه تقوم على إلغاء الوساطة مع الجهاز التقليدية كما يتيح الفرصة لكل الفئات المجتمع للاستثمار مبلغ معين من المال مهما كانت قيمته وإذا أضيف إلى الاستثمارات الأعضاء الآخرين فانه يوفر التمويل الكافي للمشروع وخلفا للنظام المصري في التقليدي فان التمويل الجماعي لا يهدف إلى تحقيق الربح من الاستثمار فقط بل يهدف إلى مساعده ودعم صاحب المشهور لتنفيذ فكرته عرفت المفوضية الأوروبية التمويل الجماعي على انه بديل حديث للتمويل يربط أولئك الذين يمكنهم تقديم الأموال أو إقراضها أو استثمارها بشكل مباشر مع أولئك الذين

[1]. خيرة مغاربي حميد صدوقي المرجع نفسه صفحه 89

يحتاجون إلى تمويل لمشروع معين ويتم ذلك عاده المكالمات العامة عبر الانترنت للمساهمة في تمويل مشاريع محدده وبالتالي تحدث عمليه التمويل الجماعي بتوفر العناصر التأليه
وجود دعوه مفتوحة المشاركة في التمويل مشاركه عدد كبير من الممولين الجمهور في التمويل وجود منصة تسهل وتعزز الاتصال بين مقدمي رأس المال والباحثين عن رأس المال

المبحث الثالث دور الحاضنات الأعمال في تعزيز إطلاق ودعم الشركات الناشئة

تعتبر الحاضنات الأعمال الوحدة الأساسية لتنويع القوه المحركة للنمو الاقتصادي التي اعتمدت عليها المجتمعات منذ القدم إلى أن أصبح الذات فاعليه كبيره في المجال الأعمال الاقتصادي العالمي أثبتت أنها توفر منصة لرعاية الأعمال التجارية إلا أن الاهتمام بقدرتها على المساهمة في النمو وإدراك أهميه التطور عبر التاريخ إلى يومنا هذا

ولا زال هناك جدل كبير بين الأفراد والهيئات والمؤسسات الدولية من اجل تقديم تعريف موحد وشامل لها ويميزها الحاضنات الأخرى وذلك راجع لاختلاف وظروف كل دوله إلى مبادرتها لترقيه خلق شركات المقاولات به وسنحاول في هذا المبحث تحديد مفهوم حاضنات الأعمال وأهميتها ومساهمه حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر.

المطلب الأول: مفهوم حاضنات الأعمال

التعريف الأول:

من المعنى الأساسي لمصطلح الرعاية الذي هو تطوير الشركات الصغيرة في بيئة محمية الحاضنات من قبل مختصين صناعيين في المنظمات الحكومية والخاصة أحيانا من قبل الجامعات مخططات حاضنات الأعمال[1]

التعريف الثاني

الساكو لقد وجدت الأمم المتحدة أن الحاضنات الأعمال تشكل آليات ناجحة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولا سيما تلك التي في طور الإنشاء واستنادا إلى إحدى منظماتها الساكو عرفت حاضنات الأعمال حزمه متكاملة من الخدمات والتسهيلات والآليات المساندة والاستشارة التي توفرها لمرحله محدده

[1]K 2015 the sustainability and challenges of business incubateurs [1]Thobekani L.1.Tengeh.R in the western Cape Province, South Arica " sustainability, Vol 7 .Pp14344-14357WWW.mdpi.com/journal/sustainability

من الزمن فهي بذلك مؤسسه قائمه لها كيانها القانوني ولها خبرتها وعلاقتها للرياديين الذين يرغبون في أقامه مؤسساتهم الصغيرة بهدف تخفيف أعباء وتقليص تكاليف مرحله الانطلاق بالنسبة لمشاريعهم[1].

تعريف حاضنات الأعمال في المشرع الجزائري:

فقط اخذ بالتعريف الفرنسي وضم مفهوم الحاضنات في عرفها وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 3 78 المؤرخ في 25 فيفري 2003 الذي يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات على أنها مؤسسات عموميه ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية وتأخذ المشاتل أحد الأشكال التأليه:

المحضنة:

هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشاريع في قطاع الخدمات

ورشة الربط:

هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية

نزل المؤسسات:

هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث[2]

كما يمكن إنشاء مشاتل المؤسسات أيضا في شكل شركه ذات أسهم تخضع لقانون تجاري المادة 02_2003 من هذا التعريف إن المشرع الجزائري اعتبر حاضنات الأعمال المحضنة نوع من أنواع المشاتل يختص بدعم المستحدثين في مجال الخدمات فقط.

[1]معراج فرصة الاستثمار بولاية غرداية والدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الواقع الوطني حاضنات الأعمال آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الملتقى الوطني الأول مارس 2004 صفحه 12

[2]. بريش والسارة" تطوير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" ملتقى دولي تحت عنوان" استراتيجيات تنظيم ومرافقه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "جامعه قاصدي مرباح ورقلة الجزائر افري 2012 صفحه 153 صفحه 154

المطلب الثاني أهميه الحاضنات الأعمال

يمكن تلخيصها فيما يلي :

– تشجيع الفكر الرياضي المغامر بدلا من الفكر الموظف التابع

–الحاضنات التكنولوجية تقوم بتسويق ونقل التكنولوجيا فهي ترتبط بالمؤسسات البحث والتعليم مثل

الجامعات وبعض القواعد التكنولوجيا ترتكز الحاضنات التكنولوجية على دعم ورعاية وتفعيل نتائج البحوث التكنولوجية وتحويلها إلى مشروعات صغيره وهي بهذا أداة فعاله من أدوات التنمية والتطوير التكنولوجي أن هذه الحاضنات ذات توجه عام يتصل بدعم صناعه بشكل علمي ورفع الكفاءة العلمية للصناعة المحلية من التراجع ودعم قدراتها التنافسية العلمية والتكنولوجية لخدمه هذه الصناعة وتطويرها[1]

هذه الحاضنات تخلق تواصل بين الجامعات ومراكز التدريب ومراكز البحث العلمي و مختلف الأنشطة الاقتصادية تساعد في تسويق الاختراعات وتسويقها للمستثمرين وتخلق لطلاب الدراسات العليا والباحثين استخدام امثل لكفاءاتهم وقدراتهم وتشجيعي مبادراتهم.

ينظر لحاضنات الأعمال والابتكارات ليس فقط من حيث دورها الاقتصادي بل وأيضا من حيث كونها فعالية لها أهميتها في مواجهه المشاكل الاجتماعية كالبطالة والفقر والتفكك الاجتماعي وغيرها من المشاكل والسلوكيات الاجتماعية المنحرفة.

–يمكن لحاضنات الأعمال التكنولوجية على تطوير القدرات والبنية التحتية التكنولوجية المحلية الاقتصادية من خلال مساهمه في تسهيل الحصول على التكنولوجيا وتحويل الأبحاث الناجحة إلى فرص تسويقية [2]

تقدم المشورة في الإدارة والتخطيط والتدريب والتسويق وتقديم الدعم الفني من خلال باحثين وتقنيين وأدوات تقنيه مساعده كما تسهل هذه الحاضنات في الحصول على التمويل اللازم[3]

وبشكل عام تقود المقاربة أعمال والمشروعات إلى القول بان هذه الحاضنات تلعب دورا بالغ الأهمية في العديد من المسارات التنموية الاقتصادية والاجتماعية وهي تمثل النواة لترجمه الانجاز العلمي والإبداع

---

[1]. محمد مرجاني قضايا هامه واليات تنفيذيه للنقل الداخلي للتكنولوجيا وتوظيفها في الوطن العربي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا الاسكوا بيروت 2005 ص 7

[2]. قدي عبد المجيد دور الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواجهه التحديات الملتقى الوطني الأول حول فرص الاستثمار بولاية غرداية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الواقع والتحديات 2 .3 مارس 2006 ص 6

[3]. منصور فرح البنى المستحدثة لبناء القدرة التكنولوجية مداخله حول تطوير الاستثمارات والاختراعات في سوريا اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا دمشق 16 17 جوان 2001

البشري إلى مشروعات عمل حادة ومنتجه وهي أيضا تمثل آلية لها اعتبارها في خلق المزيد من فرص العمل

المطلب الثالث دور حاضنات الأعمال في ترقيه ودعم المؤسسات الناشئة

تتوفر الحاضنة من بنيه تحتية ملائمة ومغريه فهي تشمل مكاتب الإدارة وقاعات التدريس وممارسه مختلف الأنشطة في إطار تنميه الإبداع والابتكار في مجال التكنولوجيا الإعلام والاتصال عملت على إنشاء عدد من المؤسسات القائمة في هذا المجال فيما يلي عرض لأهم نماذج المؤسساتية التي تخرجت من حضانة والمستفادة من دعمها[1]

1. مساهمه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

تجمع معظم الدراسات الاقتصادية على أن هذه المؤسسات تتميز بقدرتها على توفير فرص العمل في ظل انخفاض معدل الادخار بالدول النامية وتعتب أكثر قدره على الامتصاص العمالة لانخفاض تكلفه خلق الفرص العمل كما توفر فرص توظيف للعمالة الأقل مهارة في ظل تغيير مفاهيم الشباب وخريجي الجامعات ودفعهم إلى العمل الحر وملاءمتها للملكية الفردية والعائلية والشركات والأشخاص التي تتناسب مع أصحاب المدخرات الصغيرة[2].

2. المساهمة في جذب وتعبئه المدخرات :

تعتبر المؤسسات صغيره والمتوسطة أحد مجالات جذب المبخرات في مختلف القطاعات تساهم في توفير مناصب عمل جديدة حيث أنها تعتمد أساسا على محدودية رأس المال مما يجعلها عنصرا لجذب صغار المدخرين لان مدخراتهم قليله تكون كافيه الإقامة هذه المؤسسات التنظيم:

لا تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على كثافة التنظيم المتسم بالتعقيد البيروقراطي الذي يتطلب مستويات متعددة منها نجد في المؤسسات الكبيرة الذي يكون عنصر معرقل للسير الحسن للتنظيم[3]

---

[1]. سميحة بن قاووقا, دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في تأهيل وترقيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مذكره تخرج الماستر جامعة احمد درأية ادرار بالجزائر 2016

[2]. كتوشح عاشور طرشي محمد" تنميه وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" مداخله في الموسيقى الدولي حول: تأهيل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية جامعه حسيبة بن بوعلي سطيف 17 و 18 ابريل 2006 صفحه 34 إلى 44

[3]. فريدة بوغاز حاضنات الأعمال واستدامة المؤسسات الناشئة جماعي حول حاضنات الأعمال السبيل لتطور المؤسسات الناشئة جامعه 20 اوت 1955 سكيكدة الجزائر 2020 صفحه 85

المساهمة تحقيق التكامل الصناعي :أن تكامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة معا يدفع عمليه التنمية إلى الأمام إذا إن المؤسسات الصناعية الكبيرة والمؤسسات ذات الإنتاج الهائل تحتاج الى مؤسسات صغيره ومتوسطة إذا لا يوجد مصنع في العالم لم يزعم ان إنتاجه قد تم في مصنعه وورشته بالشكل الكامل بل لابد من ان يوجد تكامل وسط وتداخل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستفادة من خدماتها ومنتجاتها لدعم المؤسسات الكبيرة[1]

تنميه المواهب والإبداع والابتكار :

حيث تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدرا للروح المبادرة والإبداع المتواصل فهي تبادر إلى ابتكار منتجات وعمليات إنتاج جديدة بالإضافة إلى دورها في المساعدة على التحقق من كفاءة الابتكارات الجديدة وأعاده تكييفها بما يتلاءم مع احتياجات البيئة المحلية ومتطلباتها المحافظة[2] على استمرارية المنافسة:

من خلال محاربه الاحتكار والاقتراب من حاله المنافسة التي تلعب دورا هاما في الاقتصاد من خلال كونها أداه للتطوير والإبداع في عصرنا السريع أضافه إلى المنافع الاقتصادية المترتبة عنها والتي يأتي في مقدمتها كفاءة تخصيص الموارد وتوزيع الأمثل لها[3]

مساهمه حاضنات الأعمال في تنميه وتطوير المؤسسات الناشئة :

يتمثل دور الذي تلعبه حاضنات الأعمال في التنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في :

ـ توفير البنية التحتية الملائم والمغرية لأصحاب الأفكار الريادية الإبداعية من ممارسه أعمالهم في بيئة التطور والنمو عيدهم على مواجهه قوه وعوامل السوق حيث تعمل الحاضنات على توفير مبنى يشمل مكاتب الإدارة لكل منها وقاعه استقبال مشتركه[4]

---

[1]. نوزاد عبد الرحمن الهيتي الصناعات الصغيرة في دول مجلس التعاون الخليجي الوضع القائم والتحديات المستقبلية مجله المال والصناعة بنك الكويت الصناع العدد 242006 صفحه 15

[2]نائله حسين عطار حاضنات الأعمال فرصه للجميع " الصفحة الاقتصادية الإلكترونية 2008/ 4/ 1

[3]. عباس علي المجري الصناعات الصغيرة في الكويت مؤشرات العمل والكفاءة المجلة العربية للعلوم الإدارية جامعه الكويت المجلد 7 العدد 2 ماي 2000 صفحه

[4]. حسين رحيم نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مجله العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد 2 جامعه الجزائر 2003 صفحه 161

تعمل الحاضنات على خلق صوره ذهنيه للنجاح أمام رواد الأعمال الشباب ممارسات التي توفرها الإدارة الخاصة تعتبر عاملا جوهريا في التنمية هذه المشروعات الجديدة [1]

. توفير مصادر التمويل للمؤسسات الجديدة أو على الأقل توفير الاتصال مع مصادر التمويل بحيث يعتبر هذا عنصرا هاما بالنسبة للمؤسسات الناشئة[2]

ـ توفير فرص العمل للراغبين بان يكونوا رجال أعمال حقيقيين وبالأخص خريجي الدراسات الجامعية وتساعدهم في البدء على النمو الصحيح وتجاوز الوعرة في البداية حياتهم العملية ولعل أبرزها البيروقراطية التي تنعكس في القروض والضمانات واليات تأسيس وغيرها[3]

_تقديم الاستشارة فيما يتعلق بالدراسات للمشروعات واختيار الآلات والمعدات وطرق العمل[4]

معوقات الإدارية للبدء المشروع ومساعده المؤسسات الناشئة على تحقيق معدلات النمو العالية عن طريق تقديم حزمه متكاملة من الخدمات الإدارية المشتركة وتوفير

التعوان في التغلب على لمعوقات الإدارية للبدء المشروع ومساعده المؤسسات الناشئة على تحقيق معدلات النمو العالية عن طريق تقديم حزمه متكاملة من الخدمات الإدارية المشتركة وتوفير مجالات مختلفة وذلك بالتعاون مع الجامعات ومراكز البحث العلمي ومراكز الصناعات المحلية والعالمية[5]

تنميه والتطوير الموارد البشرية من خلال ما توفره هذه الحاضنات من برامج تدريبيه بالإضافة إلى تشجيع الفكر والإبداع وذلك بالاستيعاب الكفاءات الباحثة ووقف نزيف الأدمغة نحو الخارج الذي يؤدي بدوره إلى خسارة ماديه وتفريط الفرص على الدولة لدفع عجله البحث العلمي وتحقيق التنمية المنشودة

تعطي الحاضنة دعم تسويقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مساعده المشروع الصغير في الاشتراك في المعارض المحلية والدولية ومساعدتها بتسويق منتجاتها من خلال شركه متعاونة مع الحاضنة تنمية المجتمع المحلي حيث تساهم حاضنات الأعمال في تنميه وتنشيط المجتمع المحلي من

---

[1]. مفيد عبد اللاوي حاضنات الأعمال ودرؤها في تشغيل الشباب من خلال احتواء مخرجات الجامعة مداخله في الملتقى الدولي بعنوان الجامعة والتشغيل والاستشراق الرهانات كليه العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعه المدية يومي 4/5 ديسمبر 2013 صفحه 02

[2]. عبيدات عبد الكريم مرجع سابق ذكروه صفحه 108

[3]. مفيد عبد اللاوي مرجع سابق ذكره صفحه 8

[4]. حسين رحيم مرجع سابق ذكره صفحه 8

[5]مرجع سابق صفحه 37 38

حيث تطوير البيئة الأعمال و أقامة مشروعات وجعل الحاضنات نواه التنمية الإقليمية والمحلية ومركز لنشر الروح العمل الحر لدى الراغبين في الالتحاق بسوق العمل ومنه تحقيق معدلات النمو العالمية للمؤسسات المشتركة بالحاضنة تؤدي بدورها إلى دفع عجله النمو الاقتصادي ككل نحو الإمام[1]

[1]نبيل جواد إدارة وتنميه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت لبنان 2007 صفحه 9

خلاصة الفصل :

تم من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى أهم المفاهيم الأساسية للمؤسسات الناشئة حيث تعرف على أنها مؤسسات حديثة التأسيس بمعنى أنها شابة ويافعة في عالم الأعمال وهو ما يؤكده اللفظ باللغة الأجنبية Startup، وتعتبر لبنة اقتصاد كل دولة حيث أن دورها يتزايد باستمرار لذا يحتاج إلى دراستها دراسة معمقة ومتابعة أنشطتها لمعرفة كل الجوانب المساهمة في تأسيسها ونموها وضمان استمراريتها واحتلال مكانة في الأسواق المحلية والعالمية حيث أصبح التوجه إلى المؤسسات الناشئة ضرورة لا بد منها نظرا للنتائج الكبيرة المحققة

الفصل الثاني

البيروقراطية و أثرها على مؤسسات ناشئة في الجزائر

الفصل الثاني : البيروقراطية وأثرها على مؤسسات ناشئة في الجزائر

تمهيد:

لا نكاد نسمع كلمه بيروقراطيه إلا وتستدعي إلى الذهن نظره سلبيه مرتبطة بهدر الموارد والتعقيدات الإدارية والتعسف الإداري الغير مقبول لكن البيروقراطية بالمعنى العلمي الذي قد يغيب عن كثيرين ما هي الانظام سلطة محايدة يمكن استخدامه لتحقيق أهداف ايجابيه أو سلبيه وهي أهداف يضعها السياسيون والقادة وتهدف دراستها هذه إلى مناقشه البيروقراطية وتأثيرها على المؤسسات الناشئة

المبحث الأول: الأساس النظري للبيروقراطية

المطلب الأول : مفاهيم عامه حول البيروقراطية

هناك عده مفاهيم حديثه للبيروقراطية نذكر منها:

المفهوم الأول :

هو الذي ينظر إلى البيروقراطية بوصفها تنظيما عقليا وقد تؤثر أنصار هذا الاتجاه بالتفسير الفيبري للديمقراطية وحاولوا فهم العلاقة بين العقلانية التي هي سمه للنظام الرأسمالي والخصائص التي حددها ماكس فيبر للبيروقراطية وتساءلوا إلى أي حد تعبر هذه الخصائص على النظام الرأسمالي وقالوا بأنه لا توجد علاقة ضرورية بين هذه الخصائص والعقلانية وان كلاهما يدخلان ضمن تعريف البيروقراطية

المفهوم الثاني هذا المفهوم يصل إلى النتيجة التي توصل إليها ميشيل كوزي باعتبار إن البيروقراطية الابتكار الإداري إذإن الثاني الذي يشكل قاعدة بورقراطية يؤدي إلى خلل الوظيفي خطير لأنه بنيه منظمه تؤدي إلى إشراف متزايد من قبل القادة على انتظام سلوكيات المرؤوسين[1].

الاتجاهات التي تتحدث عن البيروقراطية

الاتجاه الأول :

يرى هذا الاتجاه إن مصطلح البيروقراطية ورد لأول مره عام 1775 في كتابات عالم الاقتصاد الفيزيوقراط ووزير التجارة الفرنسية فرنسات ديجوري ناري وهو أول من نظر إلى المكاتب العامة باعتبارها الإدارة العامة في الحكومة وتحدث عنها باسم بيروقراطي الأجهزة الإدارية[2].

الاتجاه الثاني :

يارا أصحاب هذا الاتجاه إن كلمة البيروقراطية اصطلاحا حديثا نسبيا وغير واضح فيما عدا الإشارة إلى الأصل الفرنسي والذي يتمثل في النصف الكلمة الأولى اللاتينية بيغوس بالإضافة إلى أن هذه الكلمة الفرنسية قديمه كانت تحتوي كلمه قريبه من ذلك هي ل لابيريس والتي تشير إلى القماش الذي يغطي مناظر الرسميين في الدوائر الحكومة الفرنسية في القرن 18 ثم أصبحت الكلمة اشد التصاقا بحكم الدولة خصوصا في فتره النضال ضد الاستبداد التي مهدت لاندلاع الثورة الفرنسية 1789.

اتجاه الثالث :[3]

---

[1]-موسى اللوزي التطور التنظيمي أساسيات ومفاهيم حديثه الأردن دار وائل للنشر والتوزيع داتا 1999 ص21

[3]محمد علي محمد علي عبد المعطي محمد السياسات بين النظرية والتطبيق القاهرة دار المعرفة الجامعية د ط 1999 صفحه 353

وخلافا للاتجاهات السابقة الذكر يذهب هذا الاتجاه إلى إن البيروقراطية كمفهوم وكمظاهر اجتماعيه ليست حديثه ولكن إن الاهتمام بالبيروقراطية يرجع إلى سنوات عديدة قضت فهي تمثل موضوعا كلاسيكيا في التراث. عنها فيرجيسون وموسكا حيث اعتبر الأخير الأول من ناقش فكره الدولة البيروقراطية باعتبارها سمه مميزه لتطور النظام السياسي و صومبارت وغيرهم من علماء الاجتماع والسياسة الذين قاموا بتحليل البيروقراطية في علاقتها على المستوى المجتمعي وبالحرية على المستوى الفردي[1]

التعريف البيروقراطية :

لتحديد المقصود بالبيروقراطية يحسن البدء بالإشارة إلى الاستخدامات اللغوية للمفهوم ثم استعراض بما يشير إليه للوصول إلى التعريف الأكاديمي فمن الناحية اللغوية يتكون لفظ البيروقراطية من شقين

الشق الأول Bureau أي مكتب ويرجع أصله اللغوي إلى اللفظ اللاتيني Burus يقصد به اللون الداكن ولعل هذا التعبير عن الهيئة التي يتسم بها الموظف الحكومي باعتباره ممثلا للحكومة كما قد يكون تعبيرا عن تسيير الشيء ومن الناحية أخرى الذي تطور فيها بعد إلى la bureau في اللغة فرنسيه للدلالة على المكتب الذي يجلس خلفه الموظف الحكومي إلا إن اللفظ انتشر واتسع مدلوله يشير إلى غرفه المكتب بكاملها

أما فيما يخص الشق الثاني للمفهوم cracy بالانجليزية cratie بالفرنسية انه متنشق من الناحية اللغوية من اللفظ Kratia أي أن تكون قويا وهكذا تصبح كلمه البيروقراطية تعني ممارسه السلطة أو الحكم أو القوه عن طريق المكاتب

خصائص البيروقراطية :

الخصائص الهيكلية :

- ✓ تسلل سلطاوي دقيق يتمثل في وجود مستويات إدارية متفاوتة في التنظيم بحيث يتبع كل المستوى للمستوى الأعلى منه.
- ✓ نظام من القواعد يغطي حقوق شاغل الوظيفة نباتيه في العلاقات بين العاملين داخل المنظمة حيث تسود العلاقات الرسمية البعيدة عن العواطف والتحيز وعدم الموضوعية
- ✓ تعيين الموظفين على أساس المؤهلات التقنية بموجب امتحان أو بيان أو شهادة علميه تشهد بالتدريب الذي حصلوا عليه
- ✓ الفصل بين الحياة الشخصية والحياة الوظيفية للموظف
- ✓ تقوم المؤسسات البيروقراطية على تدوين الأهداف والقرارات والواقع في سجلات وقيود وتقارير يتم حفظها في ملفات خاصة بها ويجمع البيروقراطيون عاده المعلومات التي يحتاجونها للقيام بأعمالهم

[1]. محمدعلي محمد علي عبد المعطي محمد المرجع السابق صفحة 359 -360

- ✓ تلقي الموظف البيروقراطي عاده راتبا محددا تدفع الرواتب بالنقد ويتدرج سلم الرواتب حسب الرتبة في الهرم الإداري
- ✓ الاعتقاد بمبدأ الرشيد في تصرفات أعضاء التنظيم يتم اختيارها بدقه والأخذ بالمنهج العلمي في تفسير الأمور[1]

الخصائص السلوكية :

لقد أوضح منظر البيروقراطية ماكس فيبر خصائص التنظيمية فيما يلي:

- ✓ الدقة في العمل والسرعة وتنفيذ والكفاءة والمعرفة الفنية والوضوح
- ✓ في العمل وعدم النشاط الإداري بعد تغير القادة المعرفة الكاملة بالوثائق والمستندات
- ✓ الخضوع الكامل للرؤساء
- ✓ تقليل الاحتكاك في التنظيمات

كما يرى ماكس فيبر أن الشكل المستبد من البيروقراطية قادر على تحقيق أعلى درجات الكفاءة وهو أفضل طريقه لتحقيق السيطرة الضرورية على الكائنات البشرية وهي بالتالي تجعل من الممكن تحقيق درجه عاليه من النتائج المحسوبة للرؤساء.

المطلب الثاني : وظائف البيروقراطية:

1-الوظيفة الاتصالية:

فالبيروقراطية حلقه وصل أساسيه بين النظام السياسي من جانب مختلف وجماعات المصالح في المجتمع من جانب أخر وساعدها على أداء ممثل هذه الوظيفة اتصالها الدائم بمجمعات المصالح وإشرافها على المجالس والمؤسسات المحلية.

2 . الوظيفة التعبيرية :

تقوم البيروقراطية باعتبارها جهازا مستقلا في المجتمع له متطلباته وعليه التزاماته بالتعبير عن بعض المطالب الخاصة بها فبعض قطاعات البيروقراطية في حد ذاتها يمكن اعتبارها إحدى جماعات المصالح القائمة في المجتمع.

2-الوظيفة التجميعية :

تتولى البيروقراطية على نطاق واسع تتلقى المطالب الخاصة بهذه الجماعات كما تقوم بمحاوله التوفير بين الأهداف التعارضية الناجمة عن استقبالها للمطالب وإهمال أخرى أي أنها تمارسها وظيفة تجمع المصالح ووظيفة حل وتسويه الصراع في نفس الوقت[1]

[1]احمد رشيد الإصلاح الإداري القاهرة دار النهضة العربية 1996 صفحه 05

3- وظيفة اتخاذ القرار:

الرئيسية من خلال وظيفة اتخاذ القرارات ويتم ذلك من خلال توجه الوزراء باتخاذ قرار معين ويمكن القول إن البيروقراطية تلعب العديد من الأدوار في مختلف مراحل الصلح وتنفيذ السياسة العامة[2]

ايجابيات و سلبيات البيروقراطية:

1-الايجابيات:

- ✓ تسلل واضح ومحدد للسلطة
- ✓ يتم انجاز كل عمل وفق الأنظمة والقواعد المجردة لضمان التماثل بين مختلف الأنشطة
- ✓ تتركز سلطه وقوات الاتخاذ القرارات في قمة السلم الهرمي في المنظمة
- ✓ يتعامل كل فرد في المنظمة مع الآخرين ومع العملاء بشكل رسمي وغير شخصي
- ✓ يعتمد التوظيف على الكفاءة وتعتمد الترقيات على الأقدمية
- ✓ تطبيق القواعد والأنظمة دون ما تميز أو محابات
- ✓ نظام واضح للسلطات
- ✓ تقسيم العمل مبني على التخصص الوظيفي

2-سلبيات

البيروقراطية تجسد ظاهره الاستبداد وهذا من خلال القضاء على روح المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات التضخم الكبير في الأجهزة الإدارية مما يعيق التوصل إلى أحكام عملية الإشراف والتوجه ويسبب تضاربا بين الأنشطة تعقيد الإجراءات حيث يلجا البيروقراطيون على تعقيد الأمور البسيطة ومضايقه المواطنين و إظهار نفوذهم أمام من يطلب الخدمة منهم مجامله المسؤول الكبير والأخذ برأيه والانقياد إلى أوامره حتى لو كانت لا تخدم الصالح العام عدم المبالاة و الإهمال فلعديد من البيروقراطيون يصرفون أوقاتهم في حل مشاكلهم عبر الاتصالات الهاتفية بدلا من حل مشاكل المواطنين وهذا المشكل أخلاقي أكثر مما هو تنظيم

قلة استعانة العلماء المختصين في الجامعات بدراسة الموضوع وتقديم الحلول والبدائل التي تساعد على استئصال الداء وإزاحة المواطنين من العراقيل التي تواجههم[3]

---

[1] مروربرجرالبيروقراطيةوالمجتمعفيمصرالحديثةترجمهمحمدتوفيقرمزيالقاهرةدارالنهضةالمصرية 1959 صفحه 33

[2] محمد قاس 1 احمد رشيد المرجع السابق صفحة 5 .6

[3]. عماربوحوش اتجاهات الحديثة في علم الإدارة الجزائر دار البصائر للنشر و التوزيع طاء واحد 2008 صفحه 196

المطلب الثالث : نظريات البيروقراطية والانتقادات الموجهة لها

النظريات كلاسيكيه كارل ماكسk.marx

على الرغم من أن المفهوم البيروقراطي لم يشغل مكان بارزه في فكر ماركس فان وجهات النظر حول البيروقراطية وعلاقتها ببناء القوه في المجتمع تحظى بأهمية خاصة فلا شك أن موقفه كان يمثل إطارا مرجعيا لدراسة ماكس فيبر ومشلز بالرغم من أنهما كان من أكثر من وجهه إليه النقد ولقد استخدم ماركس البيروقراطية في نطاق محدود تمثل في دراسة لجهاز الدولة وإدارتها كما طور أفكاره عنها حينما كان بصدد نقل فلسفه هيجل عن الدولة والمجتمع الذي يضم فئات متباينة مثل أصحاب المهن الفنية العالية والشركات والمنظمات التي تحقق أهدافا متنوعة أما الدولة فهي تعبر عن مصالح العامة لذلك يعتبر التنظيم البيروقراطي القنطرة التي تربط بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة

إذ كانت ديمقراطيه عند هيل تكتسب معناها من التعارض بين المصلحة عامه والخاصة فان هذا التعارض يفقد معناه عند ماركز حيث إن الدولة في رأيه لا تمثل سوى المصالح الخاصة بالطبقة الحاكمة والبيروقراطية تمثل الدولة تماما لأنها الإدارة أو وسيله التي تعتمد عليها هذه الطبقة في ممارسه سيادتها على الطبقات الاجتماعية الأخرى لذلك فإنها تبدو محققه للصالح العام بينما تخفي وراءها الصراع غير محدود بين الطبقة المستغلين الحاكمين والطبقة المستغلين المستضعفين ومع ذلك يمكن أن ينشا صراع بينهما وبين المسيطرين على إدارتها ويتحدد هذا الصراع بدوره من خلال قوه الإنتاج وعلاقتها السائدة الشيء المؤكد أن فهم الموقف ماركس من البيروقراطية وثيق الصلة بمعالجتها لفكره الاغتراب والتي تشير إلى كافه الظروف والعمليات والأوضاع التي تجعل البشرة يبتعدون عن حياه البساطة الأولية ومع أنهم سوف يستطيعون السيطرة على الطبيعة من خلال نمو القوى الإنتاج كما أن فكره الاغتراب تنطبق على البيروقراطية التي حققت كيانا مستقلا بعيدا عن سيطرة الإنسان محاوله فرض سيادتها عليه فالنظرة الشائعة لدى معظم الأفراد المجتمع إليها أنها ظاهره غريبة عليهم ترجع نطاق السيطاراتهم بل أنها تمثل قوه خارقه يشعر بها الإنسان أمامها بالدهشة والامتثال وعدم المقدرة وبذلك بالرغم أنها أداه ابتكرها الإنسان لتنظيم أوجه النشاط المختلفة ولقد تأكدت هذه الصورة بالبيروقراطية من خلال الرموز والطقوس العديدة التي ارتبطت بها وجعلت من جهاز البيروقراطي عالما مغلقا على ذاته والجديد بالذكر أن الاغتراب لا يقتصر على العلاقة بين البيروقراطية والأفراد المجتمع الذين ليسوا اعضاءا في الجهاز البيروقراطي بل انه يتحقق كذلك داخل البناء ذاته حيث أن يميل إلى تقديس النظام الامتثال له فتحطم كفاءته وتعاق قدراته على المبادئ والإبداع والتخيل وتحمل المسؤولية[1]

[1]مالقريوني مبادئ الإدارة عمان المنظمة العربية للعلوم الإدارية 1985 صفحه 114

إلا أن ذلك لا يحدث أي اثر على البيروقراطيين الذين يعتقدون أنهم قادرون على أداء كافه الأعمال التي تستند إليهم في التنظيم الرشيد بل أنهم يحاولون بالاستمرار أن يوسعوا نطاق وظائفهم واختصاصاتهم لتدعيم المكانة والامتيازات التي حصلوا عليها.

روبوت ميشليز :

يقدم روبوت ميشليز تحليلا جذابا للسياسة الداخلية التي تتبعها التنظيمات الكبيرة الحجم متأثرا في ذلك بكثير من القضايا المكيافيلية وخاصة المتعلقة منها بسيطرة الصفوة كتبوا على ذلك من ضآلة فرص ممارسه الديمقراطية ولكي يكشف ميشليز عن إبعاد المشكلة الديمقراطية في التنظيمات الحديثة الكبيرة الحجم درس عددا من الأحزاب الاشتراكية والنقابات العمال

إن الإدارة البيروقراطية تكون حدا فاصلا بين القادة المرؤوسين تزيد من هذا الحد الاختلافات الاجتماعية والسيكولوجية والثقافية في أوروبا قبل الحرب العالمية الأولى أطلق عليه القانون الحديدي لاوليجاركيه حيث قام بدراسة البناء الداخلي للحزب الاشتراكي الألماني وتضع له أن هذا الحزب كان بحكم بنائه حزبان اوليجاركيا تسيطر عليه اقليه صغيره العدد ولقد ركز ميشيلز على سلسله الأفكار الرئيسية التي نوجزها فيما يأتي:

- ✓ ليس من المستحيل عمليا في تنظيمات الكبرى أن تتيح الفرصة لجميع الأعضاء المشاركة على قدم المساواة في عمليه المناقشة واتخاذ القرار
- ✓ يوجد دائما لتقسيم الأعمال تنظيم ليكونوا اقليه الحاكمة وغالبيه محكومة
- ✓ تتجه التنظيمات نحو تحديد الوظائف والنشاطات حيث تصبح بدورها ذات الطابع بيروقراطي مع وجود إدارة المركزية
- ✓ من اجل هذه الأجهزة الإدارية وأهميه توافر الخبرة التكنولوجية من الناحية العملية تحتاج التنظيمات من اجل نجاحها لقياده متخصصة

نموذج ماكس فيبر المثالي للبيروقراطية:

لقد كان فيبر في دراسته للبيروقراطية مهتمة بتحليل التغير الذي طرا على التنظيم الاجتماعي في المجتمع الحديث فضلا عن التوضيح الخصائص أو المقومات النموذجية للتنظيمات الرسمية التي أصبحت تمثل أكثر أشكال تنظيم شيوعا في هذا المجتمع وعلى الرغم من أن فيبر لم يقدم تعريفا رسميه للبيروقراطية إلا انه ركز من خلالها على القرارات الرشيدة ويعتبرها الوضع المثالي في الإدارة أي مؤسسه اهتم فيبر بالكفاءة والقدرة والمعرفة في تنظيم ولقد تقدم نموذجا للدراسة البيروقراطية وهو النموذج المثالي[1]

[1]. علي سعدان بيروقراطيه الإدارية الجزائرية الجزائر الشركة الوطنية للنشر والتوزيع دط 1981 صفحه 121

تعريفه

هو عبارة عن تصور عقلي وبناء فرضي كوينه على أساس ملاحظه عده سمات أو خصائص معينه في الواقع بمعنى انه عبارة عن فكره شيدت بطريقه عقليه قد نجد لها نظرا في الواقع وقد لا نجد لها نظيرا وإنما الهدف من هذا النموذج هو أن تقارن به الأفعال والمواقف الواقعية التي نقوم بدراستها هناك تدرج في الوظائف يتخذ شكلا هرميا تتدرج من خلاله المسؤوليات والسلطات بمعنى أن كل منصب يخضع للإشراف وضبط المنصب الأعلى منه فصل الملكية العامة عن الملكية الخاصة أي انه لا يحق للموظف في تملك المنصب الرسمي أو ما فيه واستعباد العلاقات الشخصية في التنظيم[1]

كيف يتم تطبيق النموذج على ارض الواقع:

في هذا النوع يشغل رئيس التنظيم ذو المنزلة الرفيعة مكانه في السلطة عن طريق الانتخاب أو التعيين ويتم تعيين الهيئة الإدارية التي تحت امرأته بحيث تقوم بوظائفها وفقا للمعايير الآتية

يخضع هؤلاء الموظفين للسلطة إلا في حاله الالتزامات الرسمية فهم أحرار شخصيا كما أنهم ينتظمون في تدرج هرمي من مناصب محدده بوضوح ولكل منصب مجال من الاختصاصات المحددة بالمعنى الشرعي و يتم اختيار مرشحين للتعيين في هذه المناصب على أساس الخصائص الفنية التي يتحقق منها بواسطة اختبارات أو بما يتضمن أنهم قد لقوا تدريبا كافيا أو حصلوا على الدبلومات أو بكليهما ويحصلون على مكافأتهم في سوره مرتبات ثابتة لهم الحق في المعاش ويكون للسلطة القائمة في ظل ظروف محدده وبخاصة في تنظيمات الخاصة الحق في إلغاء التعيين كما تكون للموظف الحرية في استقرار بالوظيفة أو عدمه وتحدد منزلته وفقا لمكانته في التدرج الهرمي ويحدد فيبر المجالات المتباينة التي يمكن أن يطبق فيها هذا النوع للتنظيف يحصرها فيما يدين الأعمال التي تهدف إلى تحقيق الربح أو المشروعات الخاصة أي تخدم أغراضا ماديه أو مثاليه والتنظيمات الخيرية والدينية والسياسية والعسكرية النظريات الحديثة

روبوت ميرتون :

يعتبر روبرت ميرتون من أكثر العلماء الاجتماع اهتماما بكشف جوانب بيروقراطيه التي أغفلها نموذج فيبر فإذا كانت كفاءة الإدارة البيروقراطية تظهر خاصيتين[2]

الأولى هي الرشد أو التعلق حينما يرتكز الضبط على المعرفة الفنية المتخصصة والمعايير الموضوعية والطابع الغير الشخصي لعلاقات الأعضاء والثانية هي القدرة على التنبؤ بالسلوك التنظيمي وبمجرى حوادث نتيجة استقرار الوظائف والعلاقات السائدة بين الأعضاء

إذا كانت هاتان الخاصيتان هما اللتان تؤكدان الإدارة البيروقراطية فان الأمر لم يعد كثيرا من مظاهر الخلل الوظيفي فهذه المقومات يمكن أن تجعل التنظيم يفقد خاصية المرونة كما تتحول الوسائل إلى غايات بل أن

---

[1]. عليمحمدعلماالاجتماعالتنظيميمدخلالتراثوالمشكلاتوالموضوعوالمنهجدارالمعرفةالجامعيةالإسكندرية 2013 طاثلاثه صفحه 73 72

[2] jean Pierre durand - robertweil sociologie contremporaire Victor France Paris 1994 p377

التأكد على ضرورة الامتثال للقواعد والالتزامات الكاملة بها يدفع الفرد إلى استدماجها فتصبح هي الغاية القصوى بدلا من الاستعانة بها كوسيلة وإجراءات بسيطة محدده وهكذا تتعاظم أهميه الجوانب الشكلية للبيروقراطية ولقد انطلق من مجموعه من المفاهيم[1].

الوظيفة الظاهرة مقابل الوظيفة الكامرة

الوظيفة في مقابل اللاوظيفة

البديل الوظيفي

ومن هذه المفاهيم أقام ميرتون نظريته هو انطلق من افتراض الحاجة إلى المركزية بالضبط والإشراف الذي يفرضه تسلل الرئاسي والتدرج الهرمي على التنظيم وكل تنظيم بيروقراطي يمارس ما يسمى بالضبط والإشراف كما أن ميرتون الدرس الجانب اللاوظيفي حيث توصل إلى أن ضبط الصارم من خلال القواعد والأوامر وثبات السلوك في روتينيات العمل والذي يمثل الحاجة إلى الشعور بالمسؤولية والقدرة على التنبؤ بالسلوك وترتب عنه ثلاث نتائج تضاءل العلاقات الشخصية ضعفه تفاعل اجتماعي زيادة استيعاب الأعضاء التنظيم للقواعد والقوانين وإجراءات العمل بالمؤسسة

كلما كان السلوك كابتا كلما وضع التنظيم مقاولات موضوعيه يستند إليها في عمليه اتخاذ القرار بما يؤدي إلى التقليل من البحث عن البدائل[2]

فيليب سيلزينيك :

يؤكد سيزينيك فكره تفويض السلطة وما يترتب عليها من نتائج غير متوقعه ولقد انطلق من قضيه أساسيه هي ان التنظيم يواجه مطلب بالضبط الذي تمارسه على المستويات الرئاسية في التنظيم وهذا يفرض بالضرورة تفويضا دائما للسلطة بحيث يتخذ هذا التفويض طابعا نظاميا ويترتب على هذا التفويض نتائج مباشره فهو يزيد من فرصه التدريب على الوظائف المتخصصة واكتساب الخبرة في ميادين إمكانية الدفاع عن السلوك الفردي.

ولقد أو ضحأن هناك نتائج وظيفية وأخرى غير وظيفية لهذا التفويض تتمثل الجوانب فيما يلي

يؤدي تفويض السلطة إلى تكوين وتدريب الأشخاص

كلما فوضت السلطة كلما شارك أعضاء المؤسسة في اتخاذ القرار

كلما فوضت السلطة كلما اوتيح تدريج المهني لأعضاء التنظيم الحراك المهني

كلما فوضت السلطة كلما كانت قنوات الاتصال مفتوحة وسهله

كلما فوضت السلطة استبدلت أهداف الخاصة على حساب الأهداف العامة

كلما فوضت السلطة كلما زادت الاستقلالية الوحدات التنظيمية

تفويض السلطة يترتب بظهور الصراعات والتوترات والإشاعات

---

[1]. طلعت ابراهيم لطفي علم الاجتماع تنظيم بمكتبة غريب مصر القاهرة 1993 بطه صفحه 25

[2]. الكويت 1980 طاء2 صفحه 37

تفويض السلطة يؤدي إلى صراع الإيديولوجي كلما تعددت مراكز اتخاذ القرارات يؤدي إلى نفي مبدأ تحمل المسؤولية ما ابرز سيلزيك أيضا أن بناء الغير رسمي ينشا تلقائيا فكل تنظيم رسمي يخلف بناء غير رسمي يعمل على تعديل أهداف التنظيم بواسطة عمليات معينه كما أن العلاقات بداخله تقوم على أسس شخصيه وتنطوي على عوامل القبول والهيبة داخل الجماعة وتقوم أيضا على روابط الصداقة وتستعين بالقوة وأساليب بالضبط وقد أوضح أهميه البناء الغير رسمي داخل تنظيم حيث يكون البناء الغير رسمي ضروريا وجوهريا في التنسيق الرسمي من اجل عمليه تفويض بالضبط ذاتها[1].

الفن جولدينير

لقد حلل جولدرا تطويل بيروقراطيه في منجم للحفصين اسريقيه مدير جديد بأعبائه كان أولا يسيطر على هذا المنجم مناخ طيبه الخلق في العمال على علاقات مساواة ويرون بعضهم البعض خارج العمل في حالات الحوادث العمل كانت الضحية تنقل إلى قاعه النماذج الذي تتمتع إلى حد ما بدور المستشفى وكان باستطاعة العمال اخذ بعض المنتجات المصنع لاستعمالهم الشخصي والقواعد تطبق بمرونة واستراحة العمال تحدث بمبادرة من العمل ولم يعد ثمة أهميه لخمس دقائق ووضع المدير الجديد حدا للطريقة الإدارية الصالحة هذه وبدا بتبديل الوضعية بطرد عامل بعد 12 سنه من الخدمة لأنه اخذ شيئا من الديناميت ليذهب إلى صيد السمك وكان قد طالب الإذن من رئيس العمال أما رئيس الهيئة العمال فقط تقهقر من الوظيفة رئيس العمال

وهدف المدير من ذلك إلى تقديم مثال للعمال عن عما ينتظرهم في حاله عدم مثابرتهم على الالتزام بالقدرات القديمة إلى شكليه وتغيير سياسة الاستخدام التوظيف تبعا للمعايير اللاشكلية عقبه توظيف تبعا لمقاييس الإنتاج وحده وتضاعف تسجيل الإنذارات وتوطدت القاعدة

ومن خلال ما سبق ذكره نستطيع القول أن جولدن قد ميز بين نوعين من القواعد البيروقراطية داخل بناءات التنظيمية القواعد الأولى هي القواعد العقابية الجزائية وهي الاستجابة لضغط الإدارة والعمال كمحاولات الإجبار الطرف الأخر على الامتثال القانون أما القواعد التمثيلية ذات الطابع النيابي فتوجد داخل بناء تنظيم ويكون الإنفاق حولها بين القاعدات والإتباع فهي تختلف عن الأولى بأنها تستمد شرعيتها من أسس الديمقراطية.

المبحث الثاني : انعكاسات المظاهر السلبية للبيروقراطية على الخدمة العمومية

هناك مجموعة من المظاهر السلبية للبيروقراطية و التي تشكل مجتمعة في أي إدارة أحد أهم العقبات في سبيل تطوير مجال الخدمة العمومية بمفهومها و ذلك لما لهذه السلبيات من تأثير مباشر على الموظف داخل الإدارة حيث تتكرس هذه السلوكيات و تصبح عادة تلازم الموظف في أي مصلحة، و لهذا فإن أي محاولة لإصلاح الإدارة العامة دون الأخذ بعين الاعتبار لهذه السلوكيات في محاولة لمعالجتها سوف يقابل هذا الإصلاح بالفشل،و عليه سنحاول إبراز أهم السلوكيات و المظاهر البيروقراطية التي أثرت على السير الحسن داخل الإدارة الجزائرية .

[1]. الهادي الجوهر يعلم الاجتماع الإدارة المكتب الجامعي الحديث مصرالإسكندرية 1998 بطه صفحه 145

المطلب الأول : الروتين الإداري: la routine administrative

يعتبر الروتين مجرد تكرار لسلوك معين[1]، و ذلك للالتزام بتفصيلات العمل الدقيق خاصة في الأمور المتكررة و قد وضعت هذه الإجراءات من أجل ضمان تنفيذ العمل في كل مرة تدعوا الحاجة للقيام به بالطرقة نفسها التي نفذ بها العمل في المرة الأولى[2]، حيث تقلل هذه الإجراءات من المجهود الفكري و العصبي للموظفين لأنها تجنبهم التفكير فيما يجب عمله في كل عملية روتينية و هذا ما من شأنه توفير الجهد لمواجهة المشاكل الجديدة[3]، إذ يعتبر الروتين الإداري مرضا خطيرا يهدد التنظيم إذ تعقدت الإجراءات و أصبحت غير ضرورية لإنجاز تلك الأعمال و غير مسايرة لروح القوانين الجاري بها العمل و هذا ما يزيد من سخط المواطن عليها، و يرجع السبب في ذلك إلى عدم الكفاية الإدارية و عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب و التمييز في الصلاحيات و المسؤوليات بين الإدارات ذات الأغراض المتقاربة وصولا إلى بعض أسباب و عوامل نشوء البيروقراطية.[4]

لقد أصبحت البيروقراطية بمثابة العمود الفقري لكل هيئة إدارية أو مصلحة حكومية، فلم تعد أعمال البيروقراطية مقتصرة على الأعمال الروتينية و العمل على تنفيذ أوامر المدريين بل أصبحت في عصرنا هذا النخبة التي تساهم في تطوير و إحداث ازدهار اقتصادي في أي مجتمع شريطة أن تكون ذات كفاءة أو تحطيم مصيره إذا كانت خاملة و غير قادرة على مواجهة المشاكل العويصة التي تقف حجر عثرة في طريق التقدم الإنساني [5]، غير أن الإدارة الجزائرية تميزت في غالب العموم بكثرة الإجراءات و عدم وضوح القرارات التي تصدرها إضافة إلى التباطؤ في أداء العمل و قد أدى هذا إلى ولادة روتين إداري نتجت عنه بيروقراطية شديدة و إهمال الخدمة العامة مما نتج عنه انعدام الثقة بين المواطن و الإدارة، و قد ساهم هذا الوضع في انتشار الإنحرفات الإدارية من أجل الكسب المادي و هذا ما خلف بدوره نتائج سلبية في مجال التنمية جعلت المواطن يتذمر من سلوك بعض موظفي الإدارة العمومية نتيجة التماطل في أداء المهام و تطبيق التشريعات و افتقاد روح الإبداع مما أثر على نجاح مخططات تسير الموارد البشرية و على و الخصوص الافتقاد إلى سياسة رشيدة للتوظيف و غياب الانسجام و التنسيق في الإدارة العامة.

كما يعتبر الروتين الإداري البطيء ظاهرة مرضية متفشية في معظم إدارتنا التي تطبق القانون الأساسي للوظيفة العمومية و أجهزة الرقابة المالية و ليس أدل على ذلك ما يعانيه موظفو و أعوان الدولة الجدد التابعين للوظيف العمومي من انتظار لتسلم رواتبهم نتيجة الإجراءات الروتينية غير العملية التي تترك الموظفون الجدد ينتظرون مدة طويلة تزيد أحيانا عن ثمانية أشهر ليتقاضوا مما يتسبب في شعور الموظفين بالممل و القلق و يضعف

[1]-Michel Crozier ,**le phénomènebureacratique** ,paris ,Edition seuluil ,1963,p61

[2]هاني خلف الطراونة، نظرية الإدارة الحديثة ووظائفها، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن، ط1،2012،ص208.

[3]. سيد الهواري، الإدارة، (الأصول و الأسس العلمية)، مكتبة عين شمس ، القاهرة، 1976،ص 538.

[4]. علي سعيدان، المرجع السابق ص 48.

[5]. عمار بوحوش، الدور الذي ينبغي أن تلعبه البيروقراطية في نهضة الشعوب الحديثة، المنظمة العربية للعلوم الإدارية،2006،ص 37

أيمانهم بالضمير المهني و يقلل من التزامهم بالعمل، و من هنا تتجمع هذه الأوضاع و تتلاحم و يتسع نطاقها في صفوف المواطنين و تكون سببا أساسيا للعرقلة و الركود و الجمود[1].

المطلب الثاني : التسبب الإداري

يعرف التسبب الإداري على أنه " إهمال الموظف للواجبات المنوطة به المنصوص غليها في القوانين و اللوائح و القرارات التي تنظم الوظيفة العامة بشكل يؤدي إلى سلبي على الإنتاجية و سير العمل"[2].

و لقد ساهم في ظاهرة التسبب الإداري و ارتفاع معدلاتها ترك الأفراد لأماكن العمل أثناء ساعات الدوام الرسمي و اضطرارهم للخروج إلى مختلف الأماكن كالأسواق و مراكز التوزيع من أجل تلبية حاجاتهم الضرورية و كذلك عدم بقاء ذوي المناصب العليا في أماكنهم لفترة تمكنهم من إنجاز الأعمال المناط بها إليهم و كذلك عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب[3].

و ينطبق هذا الكلام على الإدارة الجزائرية و ذلك لانتشار هذه الظاهرة بشكل كبير حيث يعد الحضور المتأخر إلى أماكن العمل و الانصراف المبكر و الغياب غير المبرر و الانحرافات السلوكية الصادرة من طرف الموظفين من أبرز و أهم السمات التي أصبحت تميز الإدارة الجزائرية و هذا ما أثر سلبا على الخدمة العامة بشكل عام و على المواطن بشكل خاص و على سبيل المثال لا الحصر عندما يتقدم المواطن إلى أحد المرافق من أجل طلب خدمة بسيطة فإنه يتصادف مع أول مشكلة و هي إما غياب الموظف المسئول أو خروجه لقضاء مصالحه الخاصة مما يضطره للانتظار أو الانصراف و العودة في وقت لاحق.

و رغم استحداث بعض الإدارات الحكومية هيئات أو أجهزة لمراقبة حضور و غياب الموظفين من خلال التوقيع في السجل عند الحور و الانصراف إلا أن هذه الوسيلة لم تؤتي بالنتائج المرجوة منها و يرجع ذلك لعدم جدية من يشرف على هذه العملية إضافة إلى غياب الرقابة الإدارية باعتبار أن المسئول الأول في غالب الأحيان هو من يتغيب و يتأخر عن العمل لساعات طويلة، و حري بنا أن نتساءل هنا عن المغزى من إنشاء هذه الأجهزة ما دامت لم تحقق النتائج المرجوة منها في مقابل موظفين يتصرفون بمزاجية متقلبة اكتسبوها من بيئة تكثر فيها كل هذه المظاهر البيروقراطية السلبية و التي أثرت على أداء الجهاز الإداري.

---

[1]. علي سعيدان، المرجع السابق ، ص49

[2]. محمد بن سليمان الضبعان، التسيب الإداري: -24) ,www,Shura.gov.sa/ Arabic,site/may alah56 derasahtm 12-2005),p104

[3]. نوري منير و بارك نعيمة، و بن داود وهيبة، الإصلاح الإداري و أهميته في القضاء على التسبب و الفساد الإداري و تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، نقلا عن موقع:

http://www.univ,chlef.dz/ar/seminaires_2008/décembre2008/com_dic2008_22.pdf

المطلب الثالث: الإهمال و سوء معاملة الجمهور

إن التكاسل و الإهمال و عدم الاهتمام من ضمن الصفات اللصيقة بمعظم العاملين بالإدارة العامة فما يحفزهم عن العمل هو الرغبة في الحصول على المكاسب المادية أو تحقيق مصلحة شخصية و هم بذلك لا يبذلون في عملهم جهد كافي مقابل الأجر الكبير[1]. و ما المشاكل التي يتعرض لها أغلبية المواطنين يوما كفقدان ملفاتهم أو بعض الأوراق المهمة و تأجيل العمل و عدم إنجازه في وقته و التلاعب و الاستهزاء بالجهور هاهي إلا نوع من الإهمال الذي يعتبر وجها أخر من أوجه البيروقراطية في الإدارة الجزائرية و تتجلى صور الإهمال في اتكال بعض الموظفين على البعض الآخر للقيام بعض بأعمال كل منهم و انتشار الفوضى في جل المكاتب و انتقال بعض الموظفين من لأخر كل هذه السلوكيات السلبية خلقت سخطا و تذمرا لدى المواطنين لإحساسهم بعدم الاهتمام في تعاملهم مع مختلف الأجهزة الإدارية.[2]

و تتجلى صور الإهمال بصورة كبيرة في الدوائر الحكومية خاصة في (البلديات و الدوائر و المستشفيات ....) فلا يقتصر الإهمال في الأطر التنظيمية و الرسمية فقط مثل إهمال القوانين و عدم الالتزام بها بل يتعدى إلى أكثر من ذلك إلى درجة إهمال الموظف البيروقراطي نفسه من خلال غياب أدوات التثقيف المختلفة كالمكتبات و الوسائل التي تساهم في تنمية الفكر و زيادة الوعي و الإبداع و التجديد، حيث يساهم الانتشار الواسع لتكنولوجيا المعلومات في الوقت الحالي في إتاحة الفرصة للبيروقراطيين التنفيذيين للإبداع من أجل تقديم خدمات جيدة للمواطنين غير أن هذا العمل غير موجد بل مغيب في المنظمات البيروقراطية فبمجرد دخول أحد المكاتب نلاحظ تسيب و إهمال و تصرفات خارجة عن نطاق واجب الخدمة العامة.[3]

و لا شك أن جل القوانين تجرم الإهمال الوظيفي و ذلك بغرض حماية أساسية للوجود الاجتماعي و هي كف العاملين عن الاستهتار بالمال العام المعهود إليهم صيانته أو استخدامه لصالح الشعب و كف الاستهتار بحسن سير الإدارة، و الضرب على غفلتهم و عدم مبالاتهم بحسن أداء العمل الوظيفي المسخر في سبيله و على توانيهم و تكاسلهم في الحفاظ على مصلحة الإدارة العامة لدرجة تعطل الانتفاع بالمال العام، و يتحقق الإهمال في أداء الوظيفة بالطرق الآتية[4]:

- ✓ التهاون في مباشرة أعمال الوظيفة.
- ✓ التراخي أو التقاعس عن أداء ما يجب عليه ن أعمال
- ✓ القعود عن بذل القدر الذي يبذله الموظف العادي.
- ✓ التغيب عن العمل دون إذن و بغير سبب قانوني أو بالتأخر عن المواعيد الرسمية للعمل

---

[1]. حسين عثمان محمد عثمان، أصول علم الغدارة العامة، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007،ص91.

[2]. علي سعيدان المرجع السابق، ص51.

[3]. محمد بلعسل ، تأثير الذهنية البيروقراطية التقليدية على السياسات الاقتصادية في الجزائر (1999.2000)، (رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، التنظيم السياسي و الإداري، جامعة الجزائر، 2015،ص113.

[4]. محمود محمد معابرة، الفساد الإداري و علاجه في الشريعة الإسلامية (دراسة مقارنة باقانون الإداري)، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، طَ، 2011،ص167.

التحول من سلطة الإدارة إلى إدارة السلطة

من المتعارف عليه في أي دولة أن الإدارة وجدت من أجل خدمة المواطن و تقديم الخدمات العامة له و يتم هذا وفق الإطار القانوني و الذي ينظم العلاقة بين الطرفين، إلا أنه في بعض الدول نجد أن الإدارة لا تتقيد بهذه القوانين و التعليمات مما يطرح إشكال كبير حول مدى تسلط الإدارة على القانون لعدة أسباب و في مايلي نبرز بعض الحالات التي تم فيها وجود تعارض بين سلطة الإدارة و بعض القوانين و التعليمات و التي لها علاقة بتخفيض الإجراءات البيروقراطية داخل الإدارة الجزائرية محاولين البحث في أهم الأسباب التي تؤدي إلى هذا مثل هذا التعارض.

- بداية صدور القانون 88-131 المؤرخ في 4 يوليو 1988[1] ، جاء هذا القانون لتنظيم العلاقة بين المواطن و الإدارة، حيث جاء في المادة 42 من القانون حق المواطن في الحصول على خدمات المرق العام على قدم المساواة وواجب الإدارة في فرض رقابة دائمة و سليمة على نشاطات أعوانها و قابليتهم للمسائلة و الحق في الإطلاع على الوثائق الإدارية دون التحجج بمبدأ الكتمان المهني و قد نص القانون كذلك على أن تطلع الإدارة كافة المواطنين على التنظيمات و التدابير التي سطرتها.

لم يترك القانون فراغا لذلك، حيث تنص المادة 34منه، على أنه يجب على الإدارة أن ترد على كل الطلبات أو الرسائل أو التظلمات التي يوجّهها المواطنون إليها، و لهذا الغرض تستحدث هياكل على المستويين الوطني و المحلي، تكلَّف على الخصوص بالبث في عرائض المواطنين، و في ظل أحكام هذا المرسوم جاءت إرادة الدولة باستحداث منصب وسيط الجمهورية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-113، أنشئ على إثرها وسطاء على مستوى مصالح الولاية لتولي مهمة النظر في انشغالات المواطنين و استقبالهم، لكن غيما بعد تم إلغاء وسيط الجمهورية و الهياكل التي تبته في أواخر سنة 1999، ليبقى السؤال مطروحا: هل فكرت السلطات العليا في البلاد في أن تنشئ هيئات لاستقبال المواطنين و التكفل بالرد على عرائضهم منذ ذلك الوقت إلى يومنا هذا؟ لكن ما الذي يُجبر الإدارة على تطبيق هذا القانون إذا كان القضاء نفسه و الذي أوجد من أجل تطبيق القانون لا تنفّذ قراراته، بل إن الكثير من هذه العرائض تضمّنت طلبات تنفّذ قرارات القضاء، التي تكتسي طابع الشيء المقضي.

غير أن القانون 88-131 لم يطبق و لم يعرف النور إلى غاية يومنا هذا خاصة أنه صدر في وقت عرفت فيه الإدارة الجزائرية انتشارا كبيرا لأمراض البيروقراطية ضف إلى ذلك أن هذا القانون لم يحترم من طرف الموظفين نظرا لفقدانه القوة القاهرة التي تمكنه من التجسيد على أرض الواقع و هو ما أفقده الصفة الإلزامية في كثير من الأحيان نظرا لضعف الرقابة من طرف السلطة المركزية و لتقاعس الهيئات و الإدارات المحلية على الامتثال للقانون، كل هذه العوامل السلبية و التي نتجت عن عدم التطبيق السليم للقانون أحدثت شرخا في علاقة المواطن

[1]. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذية 88-131 المؤرخ في 04 يوليو 1988، المتضمن الإدارة بالمواطن، الجريدة الرسمية، العدد 27، 1998

بإدارته و اهتزت ثقته فيها و أستمر الوضع على حاله إلى غاية اليوم و هذا ما يطرح إشكالية أن القوانين مجرد نصوص دستورية لا ممارسة واقعية.

- التعليمتين الوزاريتين رقم 298 و 321 المؤرختين في 22 سبتمبر و 20 أكتوبر 2013 و المتعلقتين بتدابير إصلاح الخدمة العمومية و تشكل هذه التعليمات إشارة قوية لإرادة الحكومة لتحديث المرفق العام و التغيير النوعي في كيفية تنظيمه و سيره، و من بين النقاط التي ركزت عليهم هذه التعليمتين مايلي:[1]

تهيئة و توفير هياكل ملائمة تتوفر على جميع المرافق الضرورية لضمان الاستقبال الحسن للزوار و راحتهم.

. العمل بنظام التذكرة الذي يسمح باحترام و ترتيب مرور الزوار و تفادي التجاوزات في هذا المجال.

و لكن أغلب إن لم نقل جل الإدارات تعمل عكس ما نصت عليه هذه التعليميتين إذ نجد الهياكل الضرورية لاستقبال ضغطا متزايدا على المواطنين خاصة في ظل نقص المعلومات و تداخل عمل المكاتب و يرجع هذا الأمر إلى غياب التوجيه الذي كان من المفروض أن يتواجد على مستوى هذه الهياكل التي أمرت الحكومة باستحداثها.

أما فيما يتعلق بنظام التذكرة و الذي من شأنه السماح بترتيب مرور الزوار و تفادي التجاوزات و تسهيل تقديم خدمة عمومية جيدة على مستوى المرافق العامة لم يعرف هذا الإجراء بدوره النور إلا في بعض المرافق العامة على المستوى المركزية و يرجع السبب في ذلك و حسب حدود علمنا أن الإدارات لم تأخذ بهذا الإجراء إطلاقا أو أنها أخذت به إلا أن المواطنين لم يتعودوا على هذا السلوك أو أنهم يحبذون طرق أخرى في قضاء مصالحهم على مستوى المرافق الأكثر استقبالهم.

- التعليمة المتعلقة بإسقاط شهادة الخدمة الوطنية[2] من ملفات التوظيف على مستوى المؤسسات و الإدارات الحكومية ، حيث شددت التعليمة على أن شهادة إثبات الوضعية اتجاه الخدمة الوطنية غير ملزمة و لن تكون إجبارية في عملية التوظيف مع إمكانية تزويد الإدارات العمومية بهذه الوثيقة في حالة نجاح المتقدم للوظيفة لاحقا.

غير أن هذه التعليمة لم يعرف لها تطبيقا من الناحية العملية خاصة في الأشهر الأولى من صورها حيث تشترط المديرية العامة للوظيفة العمومية هذه الوثيقة في ملفات مسابقات التوظيف بالرغم من صدور هذه التعليمة و بهذا تتواصل فكرة عدم التنسيق بين الحكومة و مختلف الإدارات و المؤسسات إضافة إلى بطئ الاستجابة من طرف بعض المؤسسات خاصة الإدارات المحلية منها.

---

[1]. التعليمتين الوزاريتين رقم 298 و 321 المؤرختين في 22 سيتمبر و 20أكتوبر 2013 و المتعلقتين بتدابير إصلاح الخدمة العمومية .

[2]. التعليمة الوزارية الصادرة بتاريخ 13 نوفمبر 2013 المتعلقة بإسقاط شهادة الخدمة الوطنية من ملفات التوظيف.

مما تقدم يمكن القوم مجرد قوانين نظرية يصعب في غالب الأحيان تطبيقها على الواقع و يرجع السبب في ذلك إلى مايلي :

ـ غموض بعض النصوص القانونية و عدم وضوحها .

ـ نقص الإطارات المؤهلة في الإدارة الجزائرية و التي لها علاقة بتبسيط و شرح هذه النصوص في ظل غياب نصوص تكميلية.

نقص الإمكانيات المادية و البشرية في أغلب الإدارات خاصة على المستوى المحلي.

ـ عدم الاهتمام بفكرة التدريب و التكوين المستمر و الذي يتماشى مع المستجدات و التطورات في المجال الإداري.

ـ غياب فكرة الاستشارة على المستوى المركزية خاصة ما تعلق الأمر بالجماعات المحلية.

ـ عدم احترام القانون سواء تعلق الأمر بالموظف أو المواطن و انتشار الأمراض البيروقراطية داخل الإدارة الجزائرية.

المبحث الثالث: مظاهر البيروقراطية في مؤسسات جزائرية (دراسة حالة)

البيروقراطية في المؤسسات الجزائرية تعتبر عائقا رئيسا أمام عملية اتخاذ القرارات و تنفيذها بسرعة نتيجة التأخير اتخاذ القرارات و زيادة الإجراءات الإدارية و تعقيد الإجراءات التنظيمية هذه العوامل تسبب بطئ في تنفيذ و زيادة التكاليف مما يؤثر سلبا على البيئة الريادية و الأعمال في الجزائر .

المطلب الأول: معوقات و البيروقراطية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر.

تعتبر الجزائر من الدول المتأخرة في إطلاق واحتضان المشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة. ورغم وجود بعض المبادرات في إنشاء المؤسسات الناشئة، التي قدرت حسب معطيات الوزارة بما يقارب 2000 مؤسسة ناشئة تنشط حاليا في الجزائر. حسب موقع start-up ranking تأتي الجزائر في المرتبة 70عالميا بواقع 81 شركة إلى غاية نهاية شهر نوفمبر 2021 ،start-up ranking إلا أنه يلاحظ أن أغلب هذه المؤسسات تعتبر مجرد محاكاة لتجارب سابقة في العالم ولا توجد تجارب رائدة، حيث تنشط في أغلبها في مجال التسويق الإلكتروني، ومن أمثلتها شركة واد كنيس التي تعتبر من أنجح الشركات الناشئة على المستوى الوطني، وهي عبارة عن إعداد لفكرة (leboncoin.fr) تم تطبيقها في فرنسا.

وللنهوض بهذا القطاع من أجل الدفع بالاقتصاد الوطني من خلال تشجيع الاستثمار وخلق مناصب شغل وتنويع الاقتصاد خارج المحروقات، أعلنت الحكومة الجزائرية في شهر مارس 2020 عن عدة قرارات لتنفيذ إستراتيجية تطوير المؤسسات الناشئة وطرق تمويلها، يمكن تلخيصها كما يلي[1]:

- إنشاء صندوق استثماري مخصص لتمويل ودعم المؤسسات الناشئة.
- إنشاء مجلس أعلى للابتكار لغرض تثمين الأفكار والمبادرات المبتكرة والإمكانيات الوطنية للبحث العلمي، في خدمة تنمية اقتصاد المعرفة
- وضع الإطار القانوني الذي يحدد مفاهيم المؤسسات الناشئة والحاضنات والمصطلحات الخاصة بالنظام البيئي لاقتصاد المعرفة، وإعداد النصوص التنظيمية ذات الصلة، التي ستفضي إلى مراجعة النصوص الموجودة من أجل تكييف آليات التمويل مع دورة نمو المؤسسات الناشئة.
- تحويل الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها ، ANPTإلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة.
- تحويل قطب الامتياز الجهوي التكنولوجي HUB للمؤسسات الناشئة، إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة.
- تمكين حاملي المشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة، من الاستفادة من المساحات المتاحة داخل المؤسسات التابعة لقطاعي الشباب والتكوين المهني على المستوى الوطني.
- هيئة الجماعات المحلية لمساحات مخصصة للمؤسسات الناشئة مع إعطاء الأولوية للمناطق التي تتوفر فيها إمكانيات كبيرة من حاملي المشاريع المبتكرة، قبل توسيع هذا المسعى إلى كامل التراب الوطني. لكن ورغم ذلك، ورغم تعدد المصادر التي يمكن للمؤسسات الناشئة الحصول على التمويل من خلالها، إلا أن فرص الوصول إليها تبقى ضعيفة و محدودة، حيث يشير واقع تلك المؤسسات إلى أنها تعاني من مشاكل تمويلية عديدة تعيق تطورها، وهذا ما تم تسجيله بالنسبة للدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، حيث كما توضيحها يرتكز التمويل بصفة أساسية على البنوك، بالإضافة إلى الصعوبات ومشاكل أخرى يمكن توضيحها كما يلي[2]

1/ معوقات التمويل البنكي للمؤسسات الناشئة :تواجه المؤسسات الناشئة العديد من الصعوبات والمعوقات عند رغبتها في الحصول على التمويل من البنوك التجارية، وتتمثل أهم هذه المشاكل والعراقيل في:

- عزوف البنوك وإحجامها عن إقراض المؤسسات الناشئة لارتفاع درجة مخاطر الاستثمار فيها وعدم توفر الضمانات الكافية لهذه المؤسسات.

[1]. شافية كتاف، مرجع سابق، ص 1172.

[2]. شافية كتاف، مرجع نفسه .

- محدودية حجم ونوع التمويل، فغالبا ما تكون حجم القروض المتاحة من البنوك التجارية محدودة وغير كافية لمنح التمويل اللازم للمؤسسات الناشئة .
- نظرة البنوك للمؤسسات الناشئة على أنها شديدة الخطورة خاصة وأن معدل فشل هذه المؤسسات عال جدا، وهو ما يستوجب على البنك القيام بدراسات والتأكد من صحة المعلومات المقدمة
- طول مدة دراسة الملفات وإجراءات منح القروض، حيث تعاني المؤسسات الناشئة من البطء الشديد في معالجة ملفات طلبات التمويل بعد إيداعها على مستوى البنوك
- المبالغة في المطالبة بالضمانات، فالمؤسسات الناشئة لا تملك ضمانات رسمية أو مستندات قانونية كافية لتلبية قيمة التمويل البنكي الممنوح .
- المعايير الانتقائية المشددة التي تفرضها البنوك على أصحاب المؤسسات الناشئة.
- مشكلة تكاليف التمويل البنكي المتمثلة في الفوائد المسبقة وتكاليف أخرى سواء كانت رسمية أو غير رسمية.
- نقص انتشار ثقافة المؤسسات الناشئة و ريادة الأعمال في الجزائر.

2/ ضعف القدرة على التمويل الذاتي: تعتبر مشكلة نقص الموارد الذاتية من أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والناشئة، وذلك بسبب محدودية المدخرات الشخصية وعدم كفايتها للوفاء بالاحتياجات التمويلية للمؤسسة، وتظهر بشكل واضح من خلال انخفاض معدلات الأرباح مقارنة مع المؤسسات الأخرى المماثلة في السوق.

3/ نقص حاضنات الأعمال: تعرف حاضنات الأعمال بأنها عبارة عن كيان اقتصادي اجتماعي تتمثل مهمته الأساسية التي انشئ من أجلها، في تقديم المشورة للشركات حديثة المنشأة، التي يميزها طابع المجازفة حيث أنها تستهدف مجالات من الأعمال التجارية لم يسبق التطرق إليها، كابتكار تقنية جديدة وتسويقها أو فتح سوق لمنتجات مستحدثة، وتساعد الحاضنات على تعجيل نمو المؤسسات الناشئة على أساس سليم وذات جدوى اقتصادية، قادرة على الاستمرار دون الحاجة لأي دعم خارجي.

فالحاضنات الأعمال هي عبارة عن حزمة متكاملة من الخدمات و التسهيلات و آليات المساندة و الاستشارة التي توفرها ولمرحلة محددة من الزمن مؤسسة قائمة بذاتها لها خبرتها وعلاقاتها، للرياديين الذين يرغبون في إقامة مؤسساتهم الصغيرة، بهدف تخفيف أعباء وتقليص تكاليف مرحلة الانطلاق بالنسبة لمشاريعهم، ويشترط على المؤسسات المحتضنة ترك الحاضنة عند انتهاء الفترة الزمنية المحددة، وتبقي الحاضنات الأعمال لديها لفترات قد تتجاوز مدة 6 أشهر، وقد تصل إلى عام كامل، ويتم اختيار المشروعات التي تحتاج إلى الكثير من التطوير والدعم حتى تصل إلى مرحلة النجاح.

وتعتبر تجربة الجزائر فيما يتعلق بحاضنات الأعمال متأخرة مقارنة بنظيرتها من الدول الأخرى سواء العربية أو النامية، حيث لم يتم صدور أي قانون أو مرسوم ينظم نشاط حاضنات الأعمال حتى سنة 2003 بإستثناء القانون رقم 01/18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصادر سنة 2001،

والذي أشار إلى مشاتل المؤسسات، وحسب المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فيفري 2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، فقد عرفها بأنها: " مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية".

و بالنظر إلى الأهمية الكبيرة والدور الفعال لحاضنات الأعمال بالنسبة لنمو وتطور المؤسسات الناشئة، فقد تم تسجيل نقص كبير في عدد الحاضنات ومسرعات المشاريع أو هياكل الدعم، ورغم انه تم خلال السنوات الماضية تأسيس 18 حاضنة أعمال في الجزائر، متخصصة في احتضان وتسريع نمو المؤسسات الناشئة في الجزائر ، 14 منها توجد في العاصمة الجزائرية فقط، وهو ما اعتبره البعض شكل من أشكال البيروقراطية، ومن الضروري تأسيس وخلق حاضنات أعمال كبيرة بكافة المدن وفي كل ولاية من الولايات المتوقع شهود حركة ريادية بها، إلا أن عدد حاضنات الأعمال قد قفز إلى 29 حاضنة خلال الستة أشهر الأخيرة فقط إلى غاية أكتوبر 2021[1]

4/ **غياب المؤسسات المتخصصة في تمويل المؤسسات الناشئة:** يعتبر غياب المؤسسات المتخصصة في تمويل المؤسسات الناشئة من المشاكل التي تعيق نمو هذه المؤسسات وتزيد من حدة مشكلة التمويل، وحتى في حالة وجودها خاصة بالنسبة للدول النامية فإنها عادة ما تكون ذات قد بادرت مالية محدودة، وتضع شروط صعبة لدعم وتمويل المؤسسات صغيرة الحجم.

المطلب الثاني : البيروقراطية العقارية في الجزائر

يشير مصطلح" العقارات البيروقراطية"إلى العمليات المعقدة والمرهقة في كثير من الأحيان التي تنطوي عليها إدارة وتنظيم وإدارة العقارات من قبل الكيانات الحكومية أو البيروقراطية. ويشمل هذا المصطلح جوانب مختلفة، بما في ذلك تسجيل العقارات، ولوائح تقسيم المناطق، وتصاريح البناء، وتخطيط استخدام الأراضي، والامتثال للقوانين المحلية و الولائية والفيدرالية.

كما تنطوي العقارات البيروقراطية على العمليات المعقدة والصعبة في كثير من الأحيان المرتبطة بالإشراف الحكومي وإدارة المعاملات العقارية والتطوير والاستخدام. وتعد هذه العمليات ضرورية لضمان التطوير القانوني والآمن والمنظم داخل المجتمع المحلي، ولكنها قد تمثل أيضاً عقبات كبيرة أمام مالكي العقارات والمطورين والمستثمرين.

[1]. شافية كتاف، مرجع نفسه ص ص 1175،1174.

المكونات الرئيسية للعقارات البيروقراطية:

- تسجيل الملكية وتوثيقها:

يضمن تسجيل جميع المعاملات العقارية والاعتراف بها قانونيا[1].

ينطوي على الاحتفاظ بسجلات دقيقة للملكية والحدود وأوصاف الملكية[2]

- لوائح تقسيم المناطق:

تحدّد كيفية استخدام الأراضي في مناطق مختلفة، مثل المناطق السكنية أو التجارية أو الصناعية أو الزراعية[3].

تهدف إلى ضمان التطوير المنظم ومنع التضارب بين الاستخدامات المختلفة للأراضي[4].

- تصاريح وقوانين البناء:

تنظيم تشييد المباني وتعديلها وهدمها[5].

ضمان استيفاء المباني لمعايير السلامة والصحة والبيئة[6]

- تخطيط استخدام الأراضي:

ينطوي على وضع خطط شاملة لتوجيه النمو والتطور المستقبلي[7].

يوازن بين احتياجات السكن، والمساحات التجارية، والبنية التحتية، والمناطق الترفيهية[8].

- الامتثال والإنفاذ:

يضمن التزام أصحاب العقارات والمطورين بالقوانين واللوائح ذات الصلة[9].

يشمل عمليات التفتيش والغرامات وآليات الإنفاذ الأخرى[10].

[1] -Shavell, S. (2007). "Foundations of Economic Analysis of Law." Harvard University Press.
[2] - Miceli, T. J., & Kieyah, J. (2003). "The economics of land title reform." Journal of Comparative Economics, 31(2), 246-256.
[3] - Fischel, W. A. (1985). "The Economics of Zoning Laws: A Property Rights Approach to American Land Use Controls." Johns Hopkins University Press.
[4] - Nelson, A. C. (2006). "Zoning and Property Rights: An Analysis of the American System of Land Use Regulation." MIT Press
[5] -Burby, R. J., & May, P. J. (1997). "Making Governments Plan: State Experiments in Managing Land Use." Johns Hopkins University Press.
[6] -Fischel, W. A. (2001). "The Homevoter Hypothesis: How Home Values Influence Local Government Taxation, School Finance, and Land-Use Policies." Harvard University Press.
[7] -Berke, P. R., & Godschalk, D. (2009). "Urban Land Use Planning." University of Illinois Press.
[8] - Hopkins, L. D. (2001). "Urban Development: The Logic of Making Plans." Island Press
[9] - Ellickson, R. C., & Been, V. (2005). "Land Use Controls: Cases and Materials." Aspen Publishers.
[10].Ingram, G. K., & Hong, Y. H. (2007). "Land Policies and Their Outcomes." Lincoln Institute of Land Policy.

تحديات البيروقراطية العقارية:

التعقيد والتأخير: يمكن أن يؤدي تعدد طبقات التنظيم والموافقة إلى تأخيرات كبيرة في المعاملات العقارية ومشاريع التطوير[1]

التكلفة: غالباً ما يترتب على الامتثال للمتطلبات البيروقراطية تكاليف إضافية لمالكي العقارات والمطورين[2].

الشفافية والفساد: في بعض المناطق، قد تفتقر العمليات البيروقراطية إلى الشفافية، مما يؤدي إلى فرص الفساد والمحسوبية[3].

القدرة على التكيّف: قد تكون الأنظمة البيروقراطية بطيئة في التكيف مع ظروف السوق المتغيرة والتقدم التكنولوجي[4].

مزايا البيروقراطية العقارية:

النظام والاستقرار: توفر الأنظمة إطار عمل منظّم يعزز التنمية المنظمة ويمنع النمو الفوضوي[5].

الرفاهية العامة: يضمن أن يفي التطوير العقاري بمعايير السلامة والصحة والبيئة، مما يحمي الرفاهية العامة[6].

الإنصاف: تهدف إلى خلق مجال متكافئ حيث يجب على جميع مالكي العقارات والمطورين العقاريين الامتثال لنفس القواعد[7].

تعد البيروقراطية العقارية جانبًا مهما من جوانب إدارة العقارات التي تنطوي على عمليات تنظيمية وإدارية مختلفة. وعلى الرغم من أنها تمثل تحديات مثل التعقيد والتأخير والتكاليف، إلا أنها توفر أيضا فوائد من حيث النظام والاستقرار والرفاهية العامة. إن فهم هذه العمليات البيروقراطية وتجاوزها أمر ضروري لأي شخص يشارك في المعاملات العقارية والتطوير العقاري.

[1] -Glaeser, E. L., & Gyourko, J. (2003). "The Impact of Zoning on Housing Affordability." Economic Policy Review, 9(2), 21-39

[2] -.Quigley, J. M., & Raphael, S. (2005). "Regulation and the High Cost of Housing in California." American Economic Review, 95(2), 323-328.

[3] -Klitgaard, R. (1988). "Controlling Corruption." University of California Press.

[4] -.Bertaud, A. (2004). "The Spatial Organization of Cities: Deliberate Outcome or Unforeseen Consequence?" Institute of Urban and Regional Development.

[5] -Brueckner, J. K. (2011). "Lectures on Urban Economics." MIT Press.

[6] -.Mansuri, G., & Rao, V. (2013). "Localizing Development: Does Participation Work?" World Bank Publications.

[7] -Arnott, R. (1998). "Economic Theory and Housing." In A. O'Sullivan & K. Gibb (Eds.), Housing Economics and Public Policy. Blackwell Science

تأثير البيروقراطية العقارية:

للعمليات العقارية البيروقراطية تأثيرات بعيدة المدى على مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك مالكي العقارات والمطورين والمستثمرين والمجتمع الأوسع. يمكن أن تكون هذه التأثيرات إيجابية وسلبية على حد سواء، حيث تؤثر على النمو الاقتصادي، والتنمية الحضرية، والقدرة على تحمل تكاليف السكن، وجودة الحياة بشكل عام.

الآثار الإيجابية:

- التنمية المنظمة:

تضمن العقارات البيروقراطية أن يتبع استخدام الأراضي والتنمية نمطاً منظماً ويمكن التنبؤ به. تساعد قوانين تقسيم المناطق، وقوانين البناء، وخطط استخدام الأراضي في الحفاظ على بيئة حضرية منظمة، مما يمنع النمو الفوضوي والعشوائي[1].

- السلامة العامة والرفاهية العامة:

تفرض تصاريح البناء وقوانين البناء معايير السلامة، مما يضمن أن تكون المنشآت آمنة للإشغال والاستخدام. وهذا يقلل من مخاطر انهيار المباني، ومخاطر الحرائق، وغيرها من قضايا السلامة الأخرى[2].

تضمن اللوائح التنظيمية المتعلقة بحماية البيئة والصحة العامة عدم إضرار المنشآت بالبيئة أو رفاهية المجتمع[3].

- تثبيت قيمة العقارات:

من خلال منع الاستخدامات غير المتوافقة للأراضي والحفاظ على التطوير المنظّم، يمكن أن تساعد اللوائح العقارية البيروقراطية في استقرار قيمة العقارات بل وزيادتها. إن التطبيق المتسق للوائح التنظيمية يمكن أن يجعل الأحياء أكثر جاذبية للسكان والمستثمرين[4].

- الإنصاف والعدالة:

تهدف العمليات البيروقراطية إلى تطبيق اللوائح التنظيمية بشكل متسق على جميع أصحاب المصلحة، مما يعزز العدالة. ويمكن أن يساعد ذلك في منع المحسوبية والفساد، وضمان خضوع جميع مالكي العقارات والمطورين لنفس القواعد[5].

[1] -.Fischel, W. A. (1985). "The Economics of Zoning Laws: A Property Rights Approach to American Land Use Controls." Johns Hopkins University Press.
[2] - Burby, R. J., & May, P. J. (1997). "Making Governments Plan: State Experiments in Managing Land Use." Johns Hopkins University Press.
[3] - Nelson, A. C. (2006). "Zoning and Property Rights: An Analysis of the American System of Land Use Regulation." MIT Press.
[4] -Fischel, W. A. (2001). "The Homevoter Hypothesis: How Home Values Influence Local Government Taxation, School Finance, and Land-Use Policies." Harvard University Press.
[5] -Klitgaard, R. (1988). "Controlling Corruption." University of California Press

- التنمية المستدامة:

من خلال التخطيط الشامل لاستخدام الأراضي، يمكن للعقارات البيروقراطية تعزيز التنمية المستدامة. وينطوي ذلك على تحقيق التوازن بين النمو والحفاظ على الموارد الطبيعية والمساحات الخضراء واحتياجات البنية التحتية[1].

الآثار السلبية:

-التأخير وعدم الكفاءة:

يمكن أن يؤدي تعقيد الإجراءات البيروقراطية وتعددها إلى تأخيرات كبيرة في المعاملات العقارية ومشاريع التطوير. ويمكن أن تؤدي هذه التأخيرات إلى زيادة التكاليف وتسبب الإحباط لمالكي العقارات والمطورين العقاريين[2].

-زيادة التكاليف:

غالبًا ما ينطوي الامتثال للمتطلبات البيروقراطية على تكاليف إضافية، مثل رسوم التصاريح وعمليات التفتيش والخدمات المهنية. يمكن أن تكون هذه التكاليف مرهقة بشكل خاص لصغار المطورين ومالكي العقارات الأفراد[3].

-عوائق الدخول:

يمكن أن يؤدي تعقيد وتكلفة التنقل في العمليات البيروقراطية إلى خلق عوائق أمام الدخول، خاصة بالنسبة لصغار المطورين والداخلين الجدد إلى السوق. وهذا يمكن أن يخنق الابتكار ويحدّ من المنافسة في سوق العقارات[4].

-خطر الفساد:

في المناطق التي تنعدم فيها الشفافية، يمكن أن تكون العمليات البيروقراطية عرضة للفساد والرشوة. وهذا يقوّض ثقة الجمهور ويمكن أن يؤدي إلى عدم المساواة في المعاملة وعدم الكفاءة[5]

-عدم المرونة:

[1] -Berke, P. R., & Godschalk, D. (2009). "Urban Land Use Planning." University of Illinois Press.
[2] -Glaeser, E. L., & Gyourko, J. (2003). "The Impact of Zoning on Housing Affordability." Economic Policy Review, 9(2), 21-39.
[3] -Quigley, J. M., & Raphael, S. (2005). "Regulation and the High Cost of Housing in California." American Economic Review, 95(2), 323-328.
[4] -Bertaud, A. (2004). "The Spatial Organization of Cities: Deliberate Outcome or Unforeseen Consequence?" Institute of Urban and Regional Development
[5] - Klitgaard, R. (1988). "Controlling Corruption." University of California Press

قد تكون الأنظمة البيروقراطية بطيئة في التكيف مع ظروف السوق المتغيرة والتقدم التكنولوجي. ويمكن لعدم المرونة هذا أن يعيق نهج التنمية المبتكرة والاستجابة في الوقت المناسب لاحتياجات الإسكان والتنمية الناشئة[1].

الآثار الاقتصادية والاجتماعية:

- **النمو الاقتصادي:**

في حين يمكن للبيروقراطية العقارية البيروقراطية أن تعمل على استقرار قيم العقارات وتعزيز التنمية المنظمة، إلا أن التنظيم المفرط وعدم الكفاءة يمكن أن يعيق النمو الاقتصادي. إن العمليات المبسطة والشفافة ضرورية لتحقيق التوازن بين التنظيم والحيوية الاقتصادية[2]

- القدرة على تحمّل تكاليف السكن:

يمكن أن تساهم العقبات البيروقراطية في زيادة تكاليف الإسكان من خلال إضافة الوقت والنفقات إلى مشاريع التطوير. وغالباً ما يتم تمرير هذه التكاليف إلى المستهلكين، مما يؤدي إلى تفاقم مشاكل القدرة على تحمل تكاليف السكن[3]

- **الزحف العمراني:**

يمكن أن تدفع قوانين التقسيم الصارمة للمناطق وقيود التنمية إلى دفع التنمية الجديدة إلى ضواحي المناطق الحضرية، مما يساهم في الزحف العمراني. وهذا يمكن أن يزيد من تكاليف البنية التحتية والآثار البيئية[4].

- **التنمية المجتمعية:**

يمكن للإدارة البيروقراطية الفعالة أن تعزز التنمية المجتمعية من خلال ضمان تخطيط وتوفير البنية التحتية والمرافق والخدمات بشكل كافٍ. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تحسين نوعية حياة السكان وجذب الاستثمارات[5]

إن تأثير الإدارة البيروقراطية العقارية متعدد الأوجه، وله عواقب إيجابية وسلبية على حد سواء. ففي حين أنه يعزز النظام والسلامة والعدالة، إلا أنه يمكن أن يؤدي أيضًا إلى التأخير وزيادة التكاليف وعدم الكفاءة. ويُعدّ تحقيق التوازن بين التنظيم والمرونة والشفافية والكفاءة أمراً بالغ الأهمية لتحقيق أقصى قدر من الفوائد وتقليل عيوب العمليات العقارية البيروقراطية.

[1] -Knaap, G. J., & Talen, E. (2005). "Land Market Monitoring for Smart Urban Growth." Journal of the American Planning Association, 71(1), 38-52.
[2] -Brueckner, J. K. (2011). "Lectures on Urban Economics." MIT Press
[3] -Glaeser, E. L., & Gyourko, J. (2003). "The Impact of Zoning on Housing Affordability." Economic Policy Review, 9(2), 21-39.
[4] -Richardson, H. W. (2013). "Urban Economics: An Introduction." Palgrave Macmillan.
[5] -Hall, P. (2014). "Cities of Tomorrow: An Intellectual History of Urban Planning and Design Since 1880." Wiley-Blackwell

المطلب الثالث : البيروقراطية الهيئات المساندة للمؤسسات الناشئة

واقع الاستثمار في الجزائر : تشير إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)وهي الهيأة المكلفة رسميا بموجب القانون بضمان ترقية الاستثمار بالجزائر، بأن الاستثمار في الجزائر سواء الأجنبي أو المحلي يشهد تزايدا مستمرا، فخلال الفترة الممتدة من 2011- 2021 تم تسجيل 47593مشروع منها 47170مشروع استثمار محلي و 423اجمالي الاستثمار الأجنبي كما يوضح الشكل رقم (1) الشكل تطور المشاريع الاستثمارية المصرح بها للفترة 2011- 2021

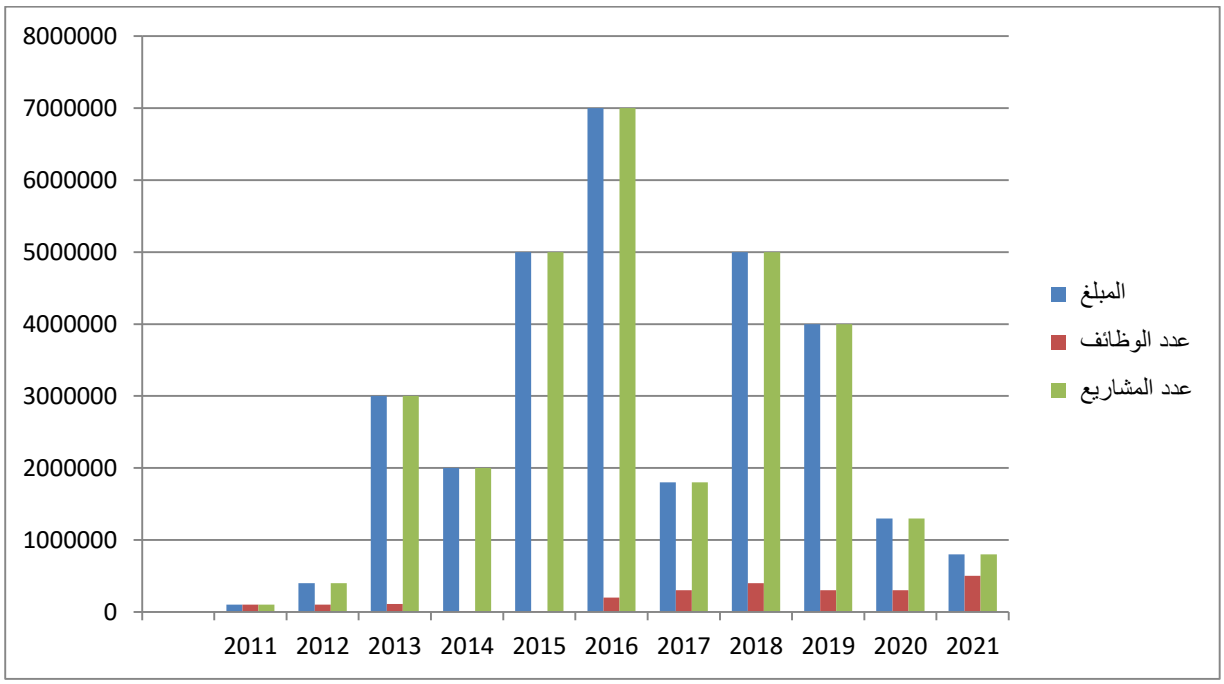

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار http://www.andi.dz/index.php/a/

والملاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر يبقى محدودا مقارنة بالاستثمارات الوطنية المحلية المعلن والمصرح بها، بحيث مثل الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة 0.9%من أجمالي المشاريع وبقيمة مالية 2120549م دج بنسبة تقدر بـ30.6 % من إجمالي قيمة الاستثمارات ، مقابل 99.1%من عدد الاستثمارات هي محلية بمبلغ قدره 4813063م دج أي بنسبة 69%من إجمالي قيمة الاستثمار في الجزائر والمقدرة بـ 6933611م دج، والجدول (1) يوضح ذلك

الجدول رقم(1) عدد وقيمة الاستثمارات الأجنبية والمحلية في الجزائر والمتراكمة في الفترة 2011ـ 2021

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	%	المبلغ	%	عدد الوظائف	%
الاستثمار المحلي	47 170	99,1%	4 813 063	69%	664 057	88%
الشراكة	208	0,4%	879 370	12,7%	27 400	4%
الاستثمار المباشر الأجنبي	215	0,5%	1 241 179	17,9%	63 713	8%
إجمالي الاستثمار الأجنبي	423	0,9%	2 120 549	30,6%	91 113	12%
المجموع	47 593	100%	6 933 611	100%	755 170	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار http://www.andi.dz/index.php/a/

ويعتبر مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر مؤشرا جيدا لمعرفة مدى تقدير المستثمرين الأجانب للمناخ الاستثماري والمؤسسات الاقتصادية في البلد، لذلك يمكننا ملاحظة أن عدد المشاريع وقيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد بلغت 451مشروع استثماري وفق إحصائيات الفترة 2011-2021 انخفضت إلى 423مشروع في إحصائيات الفترة 2011- 2021

ويرجع ذلك حسب الوكالة إلى إلغاء عدد معتبر من المشاريع الأجنبية التي سبق و تم التصريح بها، و عموما يمكن القول بان المشروعات الاستثمارية الأجنبية قد نمت بوتائر معتبرة بدءا من سنة 2011 حتى ، 2021 حيث انتقلت قيمتها من 40636مليون د ج خلال، 2011 أين كانت تمثل 11%من إجمالي قيمة الاستثمارات المنجزة في الجزائر إلى 2120549مليون دج، ما يمثل نسبة % 30.6من القيمة الإجمالية للاستثمارات سنة 2021.

وفي هذا الإطار يشير تقرير الانكتاد حول الاستثمار في العالم أن الجزائر قد احتلت المرتبة الثالثة إفريقيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر سنة ،2002فلقد حققت الجزائر مستويات مقبولة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال السنوات الأخيرة وإن كانت أقل من المغرب مثلا إلا أنها تقترب من دول البحر الأبيض المتوسط، ولكن يجب التأكيد على أن جل الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي في قطاع المحروقات الذي يبقى القطاع الأكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشر[1]

[1]. ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، ص 5
http://www.cba.edu.kw/wtou/download/conf3/naji.PDF

تطور الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: نظرا للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية وخلق مناصب شغل وهو ما تهدف إلى تحقيقه السياسة الوطنية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، فقد شهد الاستثمار في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا مهما منذ بداية تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والتحرير الاستثمار للقطاع الخاص ، وتشير الإحصائيات أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تضاعف بأكثر من 12مرة فيما بين سنتي ،1991-2006 كما تقدر نسبة تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما بين السداسيين (السداسي الأول 2010 والسداسي الثاني 2011)بـ 5,86%أي 35616 مؤسسة، والملاحظ تزايد الأشخاص المعنوية بنسبة 6,15% من إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تطورت بدورها خلال نفس الفترة بـ % 5,86وكذا زيادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية بنسبة % 6,96 مقارنة مع السداسي لسنة 2010[1].

الجدول رقم(2) تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة(1991-2006)

السنوات	1991	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
تطور عدد PME	22382	159507	179893	188564	189552	207949	225449	245842	269806

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- الجزائر.

بالرغم من ارتفاع وتيرة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بفضل الجهود المبذولة من طرف الدولة في شكل تسهيلات وتحفيزات ودعم مادي ومالي وفني بحيث سجلت نموا بـ %120في الفترة (1991-2006) والذي يعني ان المقاولين الجزائريين خلقوا 70مؤسسة لكل 100ألف نسمة إلا أن الرقم يبقى ضعيف مقارنة بدول كإسبانيا أين نجد 880 مؤسسة وفرنسا 440 مؤسسة لكل 100ألف نسمة[2].

أهم العراقيل البيروقراطية التي تؤثر على الاستثمار في الجزائر: من أجل تقييم أهم عوائق الاستثمار في الجزائر

فإن الدراسات الميدانية تعتبر أهم محدد للعراقيل التي تواجه المستثمرين، و لعل الدراسة التي قام بها فريق البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر سنة 2002 تعتبر من الدراسات المهمة في هذا المجال، إذ شملت الدراسة أكثر من 560 مؤسسة (أغلبها مؤسسات صغيرة ومتوسطة) وأنجزت الدراسة على مستوى 09 ولايات، وتمثلت أهم العوائق التي إشتكى منها المستثمرون في صعوبة الحصول على القروض وتكلفتها ومشكلة العقار

[1]. عبد الاوي مفيد وآخرون، الإجراءات المتبعة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر، الملتقي الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي. 5ـ6 /2013/5.

[2]. ناجي حسين، مرجع سابق، ص .7

وضعف مستوى البنية التحتية للاستثمار وضعف مستوى التأهيل للموارد البشرية وتفشي البيروقراطية والمنافسة غير المشروعة والفساد.[1]

الشكل (2) عوائق الاستثمار في الجزائر حسب دراسة البنك الدولي

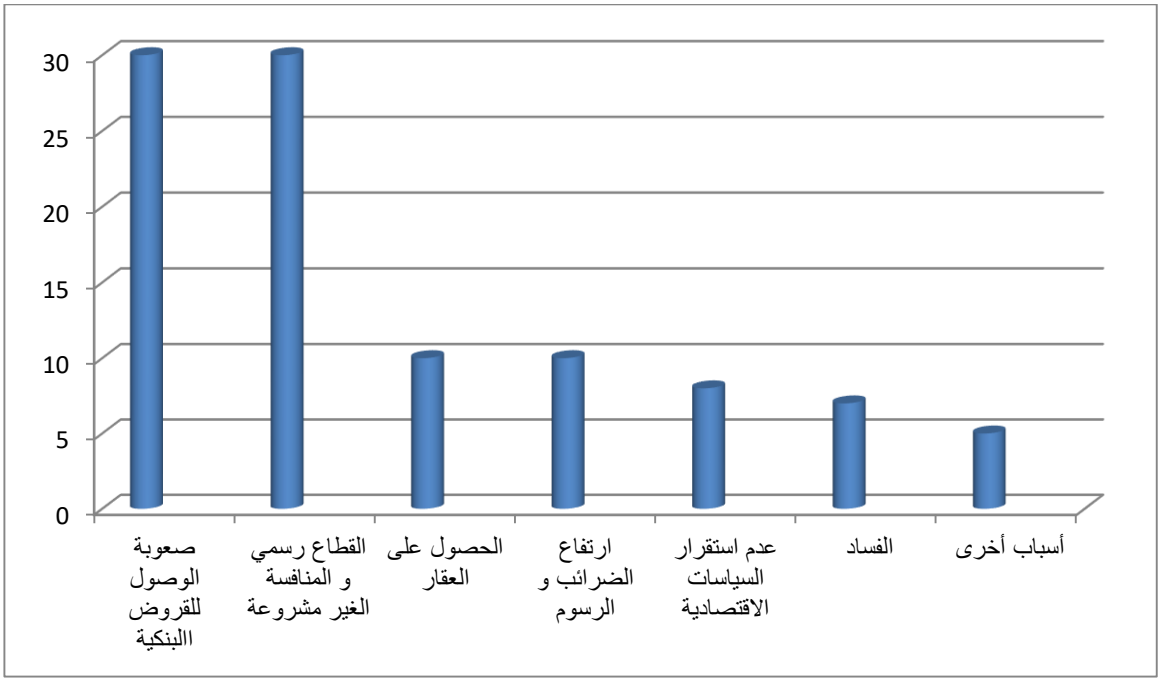

Source: World bank, Pilot Algeria Investment Climate Assessment, June 2002, in: http://siteresources.worldbank.org/INTPSD/Resources/336195-1092412588749/Algeria--ICA~3.pdf

تكمن أهمية الدراسة للبنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر في أنها قدمت لنا نتائج تفصيلية سمحت لنا بمعرفة كيفية تأثير كل عائق من العوائق السالفة الذكر على نشاط المؤسسات الاقتصادية المختلفة، فالتأثير لم يكن متماثلا، بل أنه اختلف بين المؤسسات الصغيرة والكبيرة وبين مؤسسات القطاع العام والخاص وبين مؤسسات الحديثة النشأة والمؤسسات القديمة.

وتؤكد نتائج الدراسة موقف رؤساء المؤسسات الاقتصادية في الجزائر ( )FCEالذين يعتبرون أن العوائق المالية هى أكبر العوائق التي يتعرضون لها فـ % 66منهم يعتبرون أنها تمثل المشكل الأول الذي يعترض نشاطهم العادي أو ألاستثماري، وتتمثل أهم العوائق المالية في صعوبة الحصول على التمويل خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة التي لا تتمكن في كثير من الأحيان من توفير الضمانات الكافية[2]، واستنادا إلى الاستقصاء الذي أعده البنك العالمي فإن 30%فقط من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استطاعت الحصول على نحو 15%من

[1]-ناجي حسين، ص .15

[2]-نفس المرجع ص. 16

احتياجاتها المالية عن طريق قرض بنكي، صعوبة الحصول على التمويل البنكي بالرغم من فائض السيولة الموجود لدى البنوك العمومية ، مرده في المقام الأول إلى عدم تأهيل القطاع البنكي و البيروقراطية التي تعيقه من خلال نقص الكفاءة المهنية لدى البنكيين، خاصة ما تعلق بالطرق الحديثة لتسيير القروض وتقييم المخاطر، ضعف الهياكل القاعدية ورداءة نظام المعلومات البنكية مع بطء أنظمة الدفع، تعقد النظام القضائي وبطئه في تنفيذ الأحكام وهو ما جعل البنوك تفرض في الغالب ضمانات ورهون عقارية قد تفوق أحيانا مبلغ القرض، بطء إجراءات تحويل الأجور والأرباح إلى الخارج، بالإضافة إلى ذلك نجد العوائق التي تواجهها المؤسسات قصد التزود بالمواد الأولية بسبب التأخر المسجل على مستوى الإجراءات الجمركية الخاصة بالاستيراد، كما يشتكى العديد من المستثمرين من صعوبة الحصول على العقار وذلك لارتفاع السعر وكذلك لتعقد الإجراءات الإدارية مما يعطل الحصول على وثائق ثبوت الملكية الضرورية لتقديم طلب الحصول على التمويل (عدم امتلاك العديد من المؤسسات العمومية لشهادة الملكية الأمر الذي يعيق خوصصتها أو شراكتها مع متعاملين أجانب)، ويرتبط بمشكلة العقار المشكلة الخاصة بتهيئة بالمناطق الصناعية وتزويدها بالمرافق الأساسية لانطلاق المشروع (كهرباء، غاز، ماء، هاتف) إذ أن العديد من المناطق المخصصة للاستثمار بقيت دون استغلال لتلك الأسباب[1].

كما أن من أسباب انشار القطاع غير الرسمي التعقيدات الإدارية ومختلف الأمراض البيروقراطية والتكلفة العالية التي يتحملها أصحاب المشاريع الصغيرة أثناء تسجيل مشروعاتهم أو تشغيلها، بحيث أن فئة كبيرة من التجار و الصناع تمارس نشاطها بعيدا عن القوانين ولا تلتزم بأي أعباء مالية للتأمينات الاجتماعية أو الضرائب أو قوانين العمل ما ينعكس في التكلفة المنخفضة في القطاع غير الرسمي نتيجة التهرب من كل تلك الالتزامات وبالتالي الدخول في منافسة غير متكافئة مع المشروعات المسجلة رسميا ما يؤدى إلى إفلاسها، وهو الوضع الذي يتطلب القضاء على التعقيدات الإدارية لإدماج هذا القطاع في الاقتصاد الرسمي لضمان نمو الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة دون عوائق.

تقرير البنك دولي حول بيئة الأعمال : بعد مرور عشرية عن تلك الدراسة الأوضاع لم تتحسن في الجزائر من ناحية تحسين المناخ الاستثماري ومعالجة أهم المشاكل المتعلقة بالبيروقراطية الإدارية، فتقرير البنك الدولي عن مناخ الأعمال لسنة 2011صنفت الجزائر في المرتبة 136عالميا وأعتبرت وجهة صعبة للاستثمار، بالنظر إلى إجراءاتها المعقدة والطابع المركزي والبيروقراطي للإدارة، فضلا عن عدم فعالية بعض الهيئات والمؤسسات التي تساهم في كثرة وتعدد الإجراءات والتدابير والمطالبة بالعديد من الوثائق للقيام بأي مشروع، إلى حد يشبّه القيام بالمشاريع الاستثمارية في الجزائر بمسار المقاتل[2].

[1]. وصاف سغيدي و قودري محمد، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر: بين الحوافز والعوائق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 08سنة ص .46ص -44 ، 2008

[2] http://www.elkhabar.com/ar/economie/234683.htm

وقد كشف تقرير البنك العالمي الذي يحمل عنوان "القيام بالأعمال ،2011إبراز الاختلاف لفائدة المتعاملين"، والذي ساهم فيه فرع البنك العالمي، المؤسسة المالية الدولية، عن تقييم سلبي لمناخ الأعمال والظروف المحيطة به، نظرا لتعدد الإجراءات وتعقيدها ومركزية وبيروقراطية الإدارة وثقل اتخاذ القرارات وارتفاع تكلفتها. وبناء على ذلك تم تصنيف الجزائر في المرتبة 136للسنة الثانية على التوالي من مجموع 168بلدا.

وقد أشار معدو التقرير أن الجزائر كانت من بين أقل البلدان المسجلة لتحسن في مجال مناخ الأعمال خلال السنوات الخمس الماضية، وهو ما كان واضحا في تقارير 2006إلى 2011وتحصلت الجزائر على مؤشر أقل من 1,0ما بين تقرير2006 وتقرير2011وهي بالتالي من البلدان التي لم تحقق تغييرا كبيرا في مؤشرات البنك المعتمدة .

جدول (3) وضع الجزائر في مؤشر بيئة أداء الأعمال خلال الفترة 2008-2011

المؤشرات الفرعية	2008	2009	2010	2011
لمؤشر بيئة أداء الأعمال	-	134	136	136
بدء المشروع	134	141	148	150
التعامل مع التراخيص	141	131	110	113
توظيف العاملين	112	117	122	-
تسجيل الملكية	118	166	160	165
الحصول على القروض	162	131	135	138
حماية المستثمرين	131	70	73	74
دفع الضرائب	70	168	168	168
التجارة عبر الحدود	166	120	122	164
تنفيذ العقود	118	125	123	127
إغلاق المشروع	126	51	51	51

المصدر: رايس حدة و كرامة مروة، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية-دراسة تحليلية-، مجلة أبحاث إدارية واقتصادية، العدد 12سنة ،2012ص 84.نقلا عن تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية.

وكما يوضح الجدول(3) قدر البنك العالمي مثلا أن هنالك 11إجراء ومرحلة تمر بها عملية تسوية الملكية في الجزائر لدى إقامة مشروع استثماري، كما يواجه المستثمرون مشاكل عديدة في مجال تسوية الضرائب والرسوم، رغم إقدام الجزائر على تخفيض الضغط الجبائي. ولاحظ التقرير تحسنا في عمليات الجمركة، ومع ذلك ظل الترتيب الجزائري متواضعا .

في نفس السياق، سجل التقرير أن الجزائر لا توفر مناخا جذابا للاستثمار بالنظر إلى عوامل عديدة حيث جاءت الجزائري في المرتبة 150فيما يخص مؤشر الشروع في الأعمال وتجسيد المشروع الاستثماري، حيث تتطلب المرحلة 14 إجراء إلزاميا و 14وثيقة بمعدل 24يوما لكل مرحلة. أما فيما يخص الحصول على رخص البناء، فإن الأمر يتطلب 22 وثيقة وإجراء، لذلك صنفت الجزائر في المرتبة ، 113من جانب آخر، صنف التقرير الجزائر في المرتبة 165في تسوية الملكية، كما جاءت الجزائر في الرتبة 138في مؤشر الاستفادة من القروض البنكية، مع الإشارة إلى عدم ليونة القوانين في هذا المجال، مما جعل البنك يضع الجزائر ضمن أسوء البلدان في هذا المؤشر.

وجاءت الجزائر في المرتبة 168في مجال الضرائب والرسوم و 124في مجال التجارة الخارجية و 127فيما يخص تنفيذ العقود، فيما كانت أفضل ترتيب حصلت عليه الجزائر هو 51ويتعلق بإنهاء المشروع الاستثماري الذي يتم بسرعة وفي وقت قصير، رغم أن مرحلة التصفية تأخذ بعدها وقتا طويلا جدا وتمتد لسنوات عدة.

ويتضح من خلال التقرير والطبعتين السابقتين أيضا أن الجزائر لم تحقق تقدما كبيرا في مجال توفير الشروط الموضوعية لاستقطاب الرأسمال الأجنبي والاستثمارات الأجنبية، مما إنعكس سلبا على التدفقات المالية وجعل الاستثمار متواضعا خارج نطاق المحروقات؛ حيث لم تتعد فعليا خلال السنوات الثلاث الماضية سقف 5,1مليار دولار، مع مراعاة عوامل خاصة مثل رفع رأسمال البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر

مؤشر التنافسية العالمي : منذ سنة 2000 لم تظهر الجزائر في قائمة ترتيب الدول في مؤشر التنافسية العالمي إلى غاية سنة 2004حين احتلت الجزائر الرتبة 71عالميا مسجلة تحسنا مقارنة بالسنوات السابقة ثم تراجعت بعد ذلك نسبيا لتحتل عام 2006الرتبة 82وعام 2007الرتبة 81عالميا، والرتبة 83سنة 2008والرتبة 11عربيا في نفس السنة ، وفي سنة 2009الرتبة 99عالميا و 13عربيا، ثم شهدت الجزائر تقدما سنة 2010متقدمة بـ 13مركزا عالميا، وهو ما يدل على ضعف تنافسية الاقتصاد الجزائري بسبب ضعف الإدارة الاقتصادية وعدم توفر البنية القاعدية الأساسية عدم استقرار البنية الاقتصادية العامة، نقص العناية بالبحوث و الابتكارات العلمية في مجال الابتكار والتطوير، ناهيك عم ضعف في العديد من المجالات الأخرى في معززات الكفاءة التي تدخل في قياس مستوى القدرات التنافسية العالمية التي أثرت سلبا على المناخ التنافسي للاقتصاد الجزائري[1].

مؤشر جاهزية الحكومة الالكترونية: لقد نشر تقرير عام 2010تحت عنوان الحكومة الالكترونية في وقت الأزمة المالية استعرض الدور الذي يمكن أن تقوم به الحكومة الالكترونية في معالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة من خلال قدرتها الكبيرة على المساهمة في عملية التطوير وزيادة الفعالية وتسهيل الاتصالات وتحسين التنسيق بين السلطات في مختلف مستويات الحكومة، إضافة إلى دورها على صعيد المؤسسات

[1]. رايس حدة و كرامة مروة، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية–دراسة تحليلية– ، مجلة أبحاث إدارية واقتصادية، العدد 12سنة ،212ص .8

والإدارات بتعزيز سرعة وكفاءة العمليات وتبسيطها وتحسين قدرات البحث والتوثيق وحفظ السجلات، مما يؤدي في النهاية إلى تيسير المعاملات وتخفيض تكلفة انجازها

وبالتالي اختصار الجهد والوقت وتوفير الأموال ومن ثم زيادة الإنتاجية ومستوى الربحية وزيادة التنافسية السعرية للمنتجات والخدمات وما يصاحب ذلك من تسريع وتيرة النمو الاقتصادي وجاءت الجزائر وفقا لهذا المؤشر في المرتبة 131عالميا سنة 2010مقارنة بالرتبة 121عالميا سنة 2009أي أنها عرفت تراجعا بـ 10مراكز، ما يوضح تدنى الخدمات الالكترونية التي توفرها الحكومة الجزائرية نظرا للعوائق التي تعترض الاستثمار الخاص المحلي أو الأجنبي عموما والمشاريع الصغيرة على وجه الخصوص فإن واقع الاستثمار الجزائري ما يزال يعاني من عدم توفر البيئة الملائمة لتطوره وانتعاشه ويرجع سبب ضعف الاستثمار إلى عدد من العوامل أهمها ثقل الإجراءات الإدارية وتشعب مراكز اتخاذ القرارات وتعدد الهيئات المتدخلة في مسار الاستثمار والتعقيد المرتبط بإجراءات الحصول على التمويل و العقار الصناعي ونقص الشفافية في التسيير، أي بتعبير أدق البيروقراطية الإدارية وضعف النظام المؤسساتي

رابعا : متطلبات إصلاح البيروقراطية الإدارية من أجل تحسين مناخ الأعمال في الجزائر:

تعتبر قضية إصلاح الإدارة العمومية من أجل تحسين المناخ الاستثماري من المواضيع المهمة والتي تتطلب الاهتمام البالغ من أعلى مستويات السلطة في البلاد، وبالرغم من المجهودات المبذولة والمعلنة من طرف مختلف المسئولين إلا أن واقع الحال لا يدل على تحسن كبير يسمح بتحقيق تنمية إدارية تكون رافعة لتحقيق التنمية الاقتصادية، لذلك ومن أهم الإجراءات المطلوبة من اجل القضاء آو على الأقل التقليل من البيروقراطية الإدارية نذكر:

- دعم اللامركزية وتطوير الإدارة المحلية: من خلال تمكين المسئولين المحليين من اتخاذ القرارات ومنحهم الصلاحيات لمتابعة
- وتقييم جميع العمليات التي تكون على مستواهم، كما يجب العمل على تمكينهم من تسيير ميزانيات خاصة وتحقيق التنمية المحلية المستقلة، مع ضرورة أن تكون الرقابة الشعبية المحلية لها دورها من خلال انتخابات شفافة ونزيهة ، وضع نظام انتخابات يسمح بوصول الكفاءات الى مراكز التسيير.
- إعادة هيكلة شاملة للجهاز الإداري للدولة : بالتخلص من كل الوحدات الإدارية التي ليس لها دور واضح واختصاصات فعلية تسمح بخلق القيمة، سواء كانت هيئات إدارية آو إدارات داخل هذه الهيئات، من خلال إلغاء تلك الوحدات وإعادة توزيع موظفيها لسد العجز بالوحدات الإدارية الأخرى أو دمج الوحدات الإدارية ذات الإدارة المتشابهة، كذلك حذف المستويات الإدارية التي لا تمارس سلطة فعلية والعمل على جعل الهيكل التنظيمي الإداري مسطح. كما أن عملية إعادة الهيكلة يجب أن تشمل الموارد البشرية من خلال التقليص من اليد العاملة الزائدة، ومراجعة السياسات المتبعة في السنوات الأخيرة والتي أدت إلى تراكم العمالة في الإدارة العمومية لأهداف اجتماعية كتقليص البطالة، التشجيع

على التقاعد المبكر وفتح الباب أمام الإجازات بدون مرتب وتشجيع العمل بوقت جزئي، على أن تشمل إعادة الهيكلة جميع مكونات الجهاز الإداري للدولة من وزارات وإدارات مركزية أو جهوية أو محلية وفق مبادئ أساسية تقوم على: تسهيل التعامل و تقديم الخدمات للمواطنين و المستثمرين، اللامركزية و الاستقلالية، سرعة الاستجابة، الكفاءة والمهارة، الشفافية.

- تحسين الأحوال الاجتماعية والمهنية للموظفين: وهو الضمانة الأكيدة للارتقاء بمستوى الخدمات العمومية من خلال قانون الوظيفة العمومية، رفع مستوى الأجور ليضمن لهم معيشة كريمة وتجنبهم الفساد، التركيز على المسار المهني المتعلق بالترقية التدريب المستمر وتنمية المهارات، النقل و الإطعام.
- تبسيط الإجراءات في التعامل بين المستثمر آو المواطن والجهاز الإداري : باختصار عدد الإجراءات الإدارية وتكلفتها والوقت اللازم لإعدادها وكذا تخفيض معدلات الضرائب بأنواعها والرسوم الجمركية، وتنفيذ برامج الحكومة الالكترونية فيما يتعلق بإصدار التراخيص وإمدادات الطاقة والمياه وتسجيل الملكية العقارية وتبنى إجراءات الفحص الفني للصادرات والواردات من أجل جعل بيئة الأعمال أكثر جاذبية وفعالية.
- استخدام التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال والعمل على تحقيق مشروع الحكومة الالكترونية وهو ما يتطلب ضرورة تبنى أساليب الإدارة الحديثة، تكوين العمال، تولى الكفاءات الشابة المسؤوليات القيادية لتحقيق التغيير الجذري مع الأنماط الإدارية التقليدية.
- ترك هامش من الحرية للموظفين حيث يؤدي ذلك إلى التقليل من تمسكهم بالتطبيق الحرفي للقواعد القانونية واللوائح مما يقتل فيه روح المبادرة وقابلية المخاطرة، ويؤدي في نفس الوقت إلى تذمر وشكوى من طرف المستفيدين من الخدمة.
- ضرورة تجاوز الروتين والجمود داخل الإدارات الحكومية من خلال بعض الإجراءات كتفويض الصلاحيات من طرف المسؤولين لمرؤوسيهم من حين لآخر، مما يساعد هؤلاء على تنمية قدراتهم ومهاراتهم في اتخاذ القرارات.
- تطوير التنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة ما يسمح بتجنب التضارب والتداخل في الصلاحيات.
- تمكين أجهزة الرقابة ومحاربة الفساد الإداري و الرشوة من أداء أدوارها، وعدم إسقاط قضايا الفساد بالتقادم ومحاسبة الموظف المهمل في كل المستويات، مع تفعيل الرقابة الشعبية من خلال المجالس المنتخبة وجمعيات المجتمع المدني والصحافة.
- جعل لقاءات الثلاثية (النقابات العمالية، رؤساء المؤسسات، الحكومة) كإطار للتشاور وأيضا لاتخاذ القرارات المتعلقة بمختلف القوانين و الإجراءات التي من الممكن أن تسهم في تخفيف العراقيل البيروقراطية أمام المستثمرين والرقي بالوظيفة العمومية ومنه الإدارة العمومية لتكون كرافعة لتحقيق التنمية.

- توفير الإطار السياسي المناسب لتنفيذ برنامج الإصلاح الإداري، باعتبار أن الديموقراطية (سلطة الشعب) هي أفضل علاج للبيروقراطية (سلطة المكاتب) حيث يساعد الإصلاح السياسي الديموقراطي على توفير مقومات الحد من البيروقراطية وفي مقدمتها الرقابة الشعبية الفعالة وتحقيق اللامركزية وضبط أداء الجهاز الإداري للدولة وقدرته على ممارسة رقابة حكومية قادرة على كشف الانحرافات في الوقت المناسب

خلاصة الفصل

في ختام الفصل حول البيروقراطية الإدارية في الجزائر يمكن القول إن البيروقراطية تعتبر تحديا كبيرا يواجه الشركات و المشاريع الناشئة في البلاد.

تعقيد الإجراءات الإدارية و التأخير في اتخاذ القرارات قد يؤدي إلى تباطؤ الضروري تبني إصلاحات تشجع على تبسيط الإجراءات و تحسين البيئة التنظيمية لدعم الشركات الناشئة و تعزيز الديناميكية الاقتصادية في الجزائر.

خاتمة

خاتمة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع تبين لنا واقع و آفاق المؤسسات الناشئة و البيروقراطية الإدارية في جزائر و العراقيل التي تواجه أصحاب المشاريع و مؤسسات ناشئة. التي تحبط من تطورهم وانتعاشهم بعراقيل إدارية تحت خط ما يسمى ب البيروقراطية الرادارية و قوانين التعسفية التي لا تخدم أصحاب الأفكار المبتكرة

الدور الذي تلعبه البيروقراطية الإدارية في الجزائر في وضع العراقيل و الصعوبات أمام هذه المؤسسات، و يمكن القول أن البيروقراطية الإدارية تعتبر تحديا كبيرا أمام تطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر، حيث تؤثر سلبا على عملية اتخاذ القرارات و تنفيذها بفعالية و سرعة، من الضروري اتخاذ إجراءات لتبسيط الإجراءات الإدارية و تحسين بيئة الأعمال لتعزيز نمو الشركات الناشئة و تعزيز الابتكار و الاستثمار في جزائر .

و قد تم التوصل إلى ما يلي :

- أثناء تقديم القرض يقوم البنك لدراسة شاملة حول الوضعية المالية و الاقتصادية للعميل أو المؤسسة لمعرفة مدى قدرته على تسديد ديونه لآجال استحقاقه من أجل القبول أو الرفض .
- يقدم البنك مختلف أنواع القروض لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل قيامها و مزاولة نشاطها مما يضمن للبنك حصول على أرباح .
- أن القروض البنكية تعتبر المصدر الأساسي المستعمل بكثرة في مجال تمويل المشاريع الاستثمارية .

إختبار الفرضيات :

- ✓ من خلال النتائج التي توصلنا إليها في دراستنا هذه يمكن لنا أن نؤكد صحة الفرضية الأولى المتمثلة في أهمية المؤسسة الناشئة كبديل اقتصادي ناجع تبنته الدولة من اجل النهوض بالتنمية الاقتصادية على غرار الدول المتقدمة التي سبقتها في هذا المجال كما نؤكد الفرضية الثانية المتمثلة في مجهودات الدولة الرامية إلى تشجيع مثل هذه المؤسسات و تحرير مبادرات الفردية لحاملي المشاريع الابتكارية خاصة بالنسبة لطلبة الجامعين
- ✓ من دراستنا تبين لنا صحة الفرضية الثانية التي تنص على أن الجزائر أولت أهمية كبرى لفكرة إنشاء وتطور المؤسسة الناشئة وذلك من خلال تسهيل كل العقبات الفنية المالية والإدارية لإنجاح هذه السياسة

- ✓ كما نؤكد الفرضية الثالثة المتمثلة في تفشي البيروقراطية الإدارية كظاهرة سلبية تحد من تجسيد سياسة تشجيع خلق المؤسسات الناشئة فالجزائر و تقف عائقا و حاجزا أمام المبادرات التي بذلتها الدولة في هذا المجال بالرغم من سن القوانين الإدارية و التشريعية التي تحرم مثل هته المعاملات و غير مسؤلة لهته الإدارة

التوصيات والأفاق :

و قد تم توصل إلى :

- ✓ توصلنا إلى كيفية سير المؤسسات الناشئة و كيفية تمويلها
- ✓ دور الحاضنات الفعال في دعم هذه المؤسسات لسيرها الحسن
- ✓ الفهم العميق للتحديات التي تواجه رواد أعمال في البلاد
- ✓ و تحديد العوامل التي تثني عن نو الشركات الناشئة مثل تأخير في اتخاذ القرارات و تعقيدات إجراءات إدارية

أفاق الدراسة :

وفي الأخير أتمنى أننا قد وفقنا في انجاز هذا البحث ، كما أن توقفنا عند هذا الحد لا يعني تمام الدراسة في هذا المجال ، بل العكس من ذلك فهو يمثل إنطلاقة لبحوث أخرى مستقبلية أكثر عمقا و نفعا .

- ✓ حيث يجب ترجمة الأفكار إلى مؤسسات ناشئة لتحقيق الاكتفاء الذاتي لهم وللاقتصاد
- ✓ خلق بذلك مناصب شغل إضافة إلى كسب المهارات بإعتبارها مجال خصب لإبراز القدرات و المهارات و الحصول على الأرباح . و تسلط ضوء على البيروقراطية الإدارية القائمة في إدارات الجزائر و معيقات التي تقوم بها ضد مؤسسي مؤسسات ناشئة .
- ✓ ضرورة وضع قوانين صارمة للحد من البيروقراطية
- ✓ وضع تسهيلات لحاملي مشاريع المؤسسات ناشئة لتطوير عملية الاستثمار في جزائر.

قائمة المراجع

1. أحمد بهلولي ، " البيروقراطية الإدارية تواصل استنزاف الجزائريين' ': ' ، http://www.essalamonline.comتاريخالاطلاع : _ 21.04. 2024 على الساعة 10:05،
2. احمد رشيد الإصلاح الإداري القاهرة دار النهضة العربية 1996 صفحه 05
3. أحمد غاي ، " التعريف بالهيئة و الإطار القانوني لمكافحة الفساد "، الملتقى الدولي الخامس عشر حول : الفسادوآليات مكافحته في الدول المغاربية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2015.
4. ايناس صيوده أهميه القرض السندي في تمويل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة حاله القرض السندي لمؤسسه سوناطراك مذكره مقدمه لنيل درجه الماجستير في العلوم التسيير تخصص ماليه المؤسسة جامعه احمد بوقره بومرداس الجزائر 2008 2009 .
5. باديس بوسعيود ، "مؤسسة مكافحة الفساد في الجزائر ،" شهادة ماجيستير ، كلية العلوم السياسية،جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ، 2015. .
6. بريش والسارة" تطوير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" ملتقى دولي تحت عنوان" استراتيجيات تنظيم ومرافقه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "جامعه قاصدي مرباح ورقلة الجزائر افري 2012
7. بن بشير وسيلة ، " ظاهرة الفساد الإداري و المالي في مجال الصفقات العمومية في القانون الجزائري "، شهادةماجيستير ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ، ، 2013.
8. بوالشعور شريفة،دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة،دارسة حالة الجزائر ،مجلة البشائرالاقتصادية،المجلد الأربع،العدد 2 ،جامعة 20 أوت،سكيكدة،الجزائر، 2018 .
9. التعليمة الوزارية الصادرة بتاريخ 13 نوفمبر 2013 المتعلقة بإسقاط شهادة الخدمة الوطنية من ملفات التوظيف.
10. التعليمتين الوزاريتين رقم 298 و 321 المؤرختين في 22 سيتمبر و 20أكتوبر 2013 و المتعلقتين بتدابير إصلاح الخدمة العمومية .
11. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،" قانون رقم 01.16 مؤرخ في 26جمادى الأولى عام 1437الموافق ل 6مارس سنة 2016 "يتضمن التعديل الدستوري " ، الجريدة الرسمية عدد ،14الصادرة في 14ديسمبر.2011

12. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الاتنفيذية 131.88 المؤرخ في 04 يوليو 1988، المتضمن الإدارة بالمواطن، الجريدة الرسمية، العدد 27، 1998

13. جميلة فار، " واقع و رهانات الهيئة الوطنية و الديوان المركزي في مجال مكافحة الفساد " ، مجلة الحقوق و الحرياتالعدد الثاني ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، ،2016.

14. حاحة عبد العالي ،"مبررات استقلالية قانون الوقاية من الفساد و مكافحته" ، مجلة الاجتهاد القضائي ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الخامس .

15. حسين رحيم نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مجله العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد 2 جامعه الجزائر 2003 .

16. حسين عثمان محمد عثمان، أصول علم الغدارة العامة، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007.

17. حسين فريجة ، " المجتمع الدولي و مكافحة الفساد " ، مجلة الإجتهاد القضائي ، العدد الخامس، كلية الحقوق و العلومالسياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، ،2009.

18. حسين يوسف، صديقي إسماعيل، دراسة ميدانية لواقع إنشاء المؤسسات الناشئة

19. حنان خديشي ، **"ما مستقبل الحرب على البيروقراطية؟**

20. خيرة مغاربي حميد صدوقي المؤسسات الناشئة في الجزائر واليات دعمها وتمويلها مجله الريادة الاقتصاديات الأعمال جامعة حسيبة بن بوعلي شلف الجزائر المجلد 8 العدد 02. 2022

21. رايس حدة و كرامة مروة، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية–دراسة تحليلية– ، مجلة أبحاث إدارية واقتصادية، العدد 12سنة ،212ص .8

22. رمزي حوحو ،دنش لبنى " ، الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته ، " مجلة الاجتهاد القضائي ، العدد الخامس،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،بسكرة ، 2009.

23. سالم صلاح راهي الحسناوي, الاستثمار والتمويل في الأسواق المالية, الطبعة الأولى, مؤسسه دار الصادق الثقافية للنشر والتوزيع, العراق 2017 .

24. سعيد مقدم، الوظيفة العمومية بين التطور و التحول من منظور تسيير الموارد البشرية و أخلاقيات المهنة ، بدونطبعة ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2010.

25. سمارة نصير ، " ظاهرة التسيب الإداري في الجزائر ": http://almes-center.com، تاريخ الاطلاع :2024/04/14.

26. سميحة بن قاووقا, دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في تأهيل وترقيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مذكره تخرج الماستر جامعه احمد درأيه ادرار بالجزائر 2016.

27. سمير هربان, صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة ,اطروحه لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ,تخصص اقتصاد دولي ,جامعه فرحات عباس سطيف, الجزائر, 2015 2014

28. سهام حامد ،"إجراءات جديدة تنهي معاناة المواطنين مع البيروقراطية ": http://www.djazairess.com تاريخ الاطلاع : 2024/05/09، على الساعة 12:00،

29. سيد الهواري، الإدارة، (الأصول و الأسس العلمية)، مكتبة عين شمس ، القاهرة، 1976.

30. صباح اسابع،" التنظيم البيروقراطي و الكفائة الإدارية" (، مذكرة ماجستير)، قسم العلوم الإنسانية ، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة ،.2006 ،

31. طلعت ابراهيم لطفي ، علم الاجتماع تنظيمي مكتبه غريب مصر القاهرة 1993 بطه .

32. عباس علي المجري الصناعات الصغيرة في الكويت مؤشرات العمل والكفاءة المجلة العربية للعلوم الإدارية جامعه الكويت المجلد 7 العدد 2 ماي 2000

33. عبد الاوي مفيد وآخرون، الإجراءات المتبعة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر، الملتقي الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي. 5ـ6 /2013/5.

34. عز الدين بن تركي ،" الفساد الإداري أسبابه ،آثاره ،وطرق مكافحته "،الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2012.

35. علي سعدان بيروقراطيه الإدارية الجزائرية الجزائر الشركة الوطنية للنشر والتوزيع د ط 1981

36. علي محمد علم الاجتماع التنظيمي مدخل التراث والمشكلات والموضوع والمنهج دار المعرفة الجامعية الإسكندرية 2013 .

37. عمار بوحوش اتجاهات الحديثة في علم الإدارة الجزائر دار البصائر للنشر والتوزيع طاء واحد 2008

38. عمار بوحوش، الدور الذي ينبغي أن تلعبه البيروقراطية في نهضة الشعوب الحديثة، المنظمة العربية للعلوم الإدارية،2006.

39. فريدة بوغاز حاضنات الأعمال واستدامة المؤسسات الناشئة جماعي حول حاضنات الأعمال السبيل التطور المؤسسات الناشئة جامعه 20 أوت 1955 سكيكدة الجزائر 2020 .

40. فضيله زواوي تمويل المؤسسة الاقتصادية وفق المكانيات الجديدة في الجزائر دراسة حاله سونلغاز, مذكره مقدمه لنيل درجه الماجستير في العلوم التسيير, ماليه المؤسسة, جامعه محمد بوقره بومرداس, الجزائر 2009 2008, صفحه 21.

41. قادري سيدي احمد ومولاي ناجي مراد أهميه حاضنات الأعمال في مرافقه المؤسسات الناشئة ماستر أكاديمي جامعه احمد درأيه أضرار 2020 2021

42. قاسم ميلود ، "علاقة الإدارة و المواطن في الجزائر ،" مجلة دفاتر السياسة و القانون ، العدد ، 5جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ، ،2011.

43. القانون (01.06) المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته

44. القانون (01.06) المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته

45. القانون رقم (01.06) المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته

46. القانون رقم :01.06 المؤرخ في 20فيفري "2006المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته ، " الجريدة الرسمية عدد 14 لسنة ، 2006و المعدل و المتمم بالأمر رقم 05.10 المؤرخ في 26أوت 2010الجريدة الرسمية عدد 50لسنة .2010.

قائمة المراجع

47. قدي عبد المجيد دور الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواجهه التحديات الملتقى الوطني الاول حول فرص الاستثمار بولاية غرداية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الواقع والتحديات 2 .3 مارس 2006

48. القريوني مبادئ الإدارة عمان المنظمة العربية للعلوم الإدارية 1985

49. كتوشح عاشور طرشي محمد" تنميه وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" مداخله في الموسيقى الدولي حول: تأهيل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية جامعه حسيبة بن بوعلي سطيف 17 و 18 ابريل 2006 .

50. لمراسلة رقم 3138المؤرخة في : 31أكتوبر ، 2013المتعلقة بإعادة تأهيل المرافق العمومية الإدارية المحلية الصادرة عن وزير الدولة ، وزير الداخلية و الجماعات المحلية إلى الولاة المنتدبون .

51. المادة 11من نفس القانون
52. المادة 06 –من القانون 21 – 15 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 ،المتعلق بالقانونا لتوجيه يحول البحث العلمية والتطور التكنولوجي،ج.ر،العدد، 71 معدل ومتمم بموجب القانون 02 – 20المؤرخ في مارس 2020 ،ج.ر،عدد 20
53. المادة 13من القانون (01.06) المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.
54. المادة 21 –من القانون 02 – 17 المؤرخ في 10 جانفي 1720 المتعلق بالقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،ج.ر،عدد 3.
55. المادة 24مكرر من الأمر رقم 05.10
56. محمد الصالح ، "في إطار تقريب الإدارة من المواطن تدابير جديدة لتخفيف الملفات الإدارية" . ، تاريخ الإطلاع: 2024/05/11، على الساعة 12:50 ، http://www.djazairess.com
57. محمد الصيرفي ، أخلاقيات الموظف العام ، الطبعة الرابعة ، دار الكتاب القانوني للنشر ، ، مصر ، 2007.
58. محمد بلعسل ، تأثير الذهنية البيروقراطية التقليدية على السياسات الاقتصادية في الجزائر (2000.1999)، (رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، التنظيم السياسي و الإداري، جامعة الجزائر، 2015.
59. محمد علي محمد علي عبد المعطي محمد السياسات بين النظرية والتطبيق القاهرة دار المعرفة الجامعية د ط 1999 .
60. محمد محمد عبد الوهاب ، 'البيروقراطية في الإدارة المحلية "، دار الجامعة الجديدة للنشر، بدونطبعة ، مصر، 2004.
61. محمد مرجاني قضايا هامه واليات تنفيذيه للنقل الداخلي للتكنولوجيا وتوظيفها في الوطن العربي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا الاسكوا بيروت 2005
62. محمود محمد معابرة، الفساد الإداري و علاجه في الشريعة الإسلامية (دراسة مقارنة باقانون الإداري)، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، طَ، 2011،.
63. المراسلة رقم ، 82المؤرخة في 11نوفمبر ، " 2013المتعلقة بتطبيق تدابير إصلاح الخدمة العمومية ،" الصادرة عنالوزير المكلف بإصلاح الخدمة العمومية إلى السادة الولاة ، ص 02

64. المراسلة رقم 257المؤرخة في : 04نوفمبر " ، 2014المتعلقة بمتابعة تنفيذ برنامج عصرنة المرافق العموميةالإدارية "، الصادرة عن وزارة الداخلية و الجماعات المحلية إلى السادة الولاة.

65. المرسوم الرئاسي 426.11 مؤرخ في 08ديسمبر 2011**يحدد تشكيلة الديوان المركزي لقمع الفساد و تنظيمه و كيفية سيره** ، الجريدة الرسمية عدد 68، الصادر في 14ديسمبر 2011.

66. مرور برجر البيروقراطية والمجتمع في مصر الحديثة ترجمه محمد توفيق رمزي القاهرة دار النهضة المصرية 1959

67. مصطفى برنان، علي صولي، الإستراتيجية المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة، مجلة دفاتر اقتصادية، مجلد ،11 عدد ،01 ،2020

68. معراج فرصة الاستثمار بولاية غرداية والدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الواقع الوطني حاضنات الأعمال آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الملتقى الوطني الأول مارس 2004 .

69. مفيد عبد اللاوي، حاضنات الأعمال ودرؤها في تشغيل الشباب من خلال احتواء مخرجات الجامعة مداخله في الملتقى الدولي بعنوان الجامعة والتشغيل والاستشراق الرهانات كليه العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعه المدية يومي 4/5 ديسمبر 2013

70. منصور فرح البنى المستحدثة لبناء القدرة التكنولوجية مداخله حول تطوير الاستثمارات والاختراعات في سوريا اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا دمشق 16 17 جوان 2001.

71. المواد 7_8من المرسوم الرئاسي رقم 426.11 " المتعلق بتحديد تشكيلة الديوان المركزي لقمع الفساد وتنظيمه و كيفية سيره" .

72. موسى اللوزي ،التطور التنظيمي أساسيات ومفاهيم حديثه الأردن دار وائل للنشر والتوزيع داتا 1999

73. المومن عبد الكريم وآخرون،المؤسسات الناشئة ودورها في إنعاش الاقتصاد الجزائري،مخبر المؤسسات الصغيرة–والمتوسطة فيا لتطوير المحلي،البويرة،الجزائر،ص

74. ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، ص 5 http://www.cba.edu.kw/wtou/download/conf3/naji.PDF

75. نائله حسين عطار حاضنات الأعمال فرصه للجميع " الصفحة الاقتصادية الإلكترونية 1/4 /2008

76. نبيل جواد، إدارة وتنميه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت لبنان 2007

77. نوزاد عبد الرحمن الهيتي الصناعات الصغيرة في دول مجلس التعاون الخليجي الوضع القائم والتحديات المستقبلية مجله المال والصناعة بنك الكويت الصناع العدد 242006 .

78. الهادي الجوهري علم الاجتماع الإدارة المكتب الجامعي الحديث مصر الإسكندرية 1998 بطه

79. هاني خلف الطراونة، نظرية الإدارة الحديثة ووظائفها، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن، ط،2012

80. وصاف سغيدي و قودري محمد، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر: بين الحوافز والعوائق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 08سنة ص .46ص -44 ، 2008

81.

82. http://www.elkhabar.com/ar/economie/234683.htm

http://www.djazairess.com " :تاريخ الإطلاع: 2024/05/09 على الساعة 11:40

مراجع باللغة الأجنبية

1. jean Pierre durand – robertweil sociologie contemporaine Victor France Paris 1994 p377
2. K 2015 the sustainability and challenges of business incubateurs Thobekani L.1.Tengeh.R in the western Cape Province, South Arica " sustainability, Vol 7 .Pp14344-14357
3. WWW.mdpi.com/journal/sustainability
4. Shavell, S. (2007). "Foundations of Economic Analysis of Law." Harvard University Press.
5. Miceli, T. J., & Kieyah, J. (2003). "The economics of land title reform." Journal of Comparative Economics, 31(2), 246-256.

6. Fischel, W. A. (1985). "The Economics of Zoning Laws: A Property Rights Approach to American Land Use Controls." Johns Hopkins University Press.
7. Nelson, A. C. (2006). "Zoning and Property Rights: An Analysis of the American System of Land Use Regulation." MIT Press.
8. Burby, R. J., & May, P. J. (1997). "Making Governments Plan: State Experiments in Managing Land Use." Johns Hopkins University Press.
9. Fischel, W. A. (2001). "The Homevoter Hypothesis: How Home Values Influence Local Government Taxation, School Finance, and Land-Use Policies." Harvard University Press.
10. Berke, P. R., & Godschalk, D. (2009). "Urban Land Use Planning." University of Illinois Press.
11. Hopkins, L. D. (2001). "Urban Development: The Logic of Making Plans." Island Press.
12. Ellickson, R. C., & Been, V. (2005). "Land Use Controls: Cases and Materials." Aspen Publishers.
13. Ingram, G. K., & Hong, Y. H. (2007). "Land Policies and Their Outcomes." Lincoln Institute of Land Policy.
14. Glaeser, E. L., & Gyourko, J. (2003). "The Impact of Zoning on Housing Affordability." Economic Policy Review, 9(2), 21-39.
15. Quigley, J. M., & Raphael, S. (2005). "Regulation and the High Cost of Housing in California." American Economic Review, 95(2), 323-328.
16. Klitgaard, R. (1988). "Controlling Corruption." University of California Press.

17. Bertaud, A. (2004). "The Spatial Organization of Cities: Deliberate Outcome or Unforeseen Consequence?" Institute of Urban and Regional Development.

18. Brueckner, J. K. (2011). "Lectures on Urban Economics." MIT Press.

19.

20. -Michel Crozier ,le phénomènebureaucratique ,paris ,Edition seul il ,1963,p61

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic Of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry Of Higher Education & Scientific Research

جامعة ابن خلدون- تيارت
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
ميدان التكوين

Ibn Khaldoun University -Tiaret
Faculty Of Economics, Business & Management Sciences
Domain Of Formation

الرقم: 119/م.ت/2024 تيارت في: 05-05-2024

إلى السيد : مدير الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر

- تيارت-

الموضوع: طلب إجراء تربص

تحية طيبة وبعد

في إطار اعداد مذكرة تخرج الموسومة بـ: "المؤسسة الناشئة في الجزائر و البيروقراطية الادارية. والتي تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر. يشرفنا أن نطلب من سيادتكم المحترمة الموافقة على إجراء التربص الميداني في مؤسستكم

للطلبة:

- نوري خالد
- قوبدر رانيا

والمسجلين في قسم علوم التسيير تخصص: إدارة اعمال

للفترة الممتدة من 2024/05/19 إلى 2024/05/19

وإننا على ثقة من أنكم ستقدمون يد العون لطلبتنا في إطار ما يسمح به القانون الداخلي لمؤسستكم.

تقبلوا منا وافر الاحترام والتقدير

موافقة المؤسسة المستقبلة

مدير الوكالة الولائية
حاسي هدى بومدين

مسؤول فريق ميدان التكوين

بالعنوان : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-تيارت الجزائر

البريد الالكتروني: fsecsg@univ-tiaret.dz

الهاتف/الفاكس: 1 00 22 46 (0)46 213+

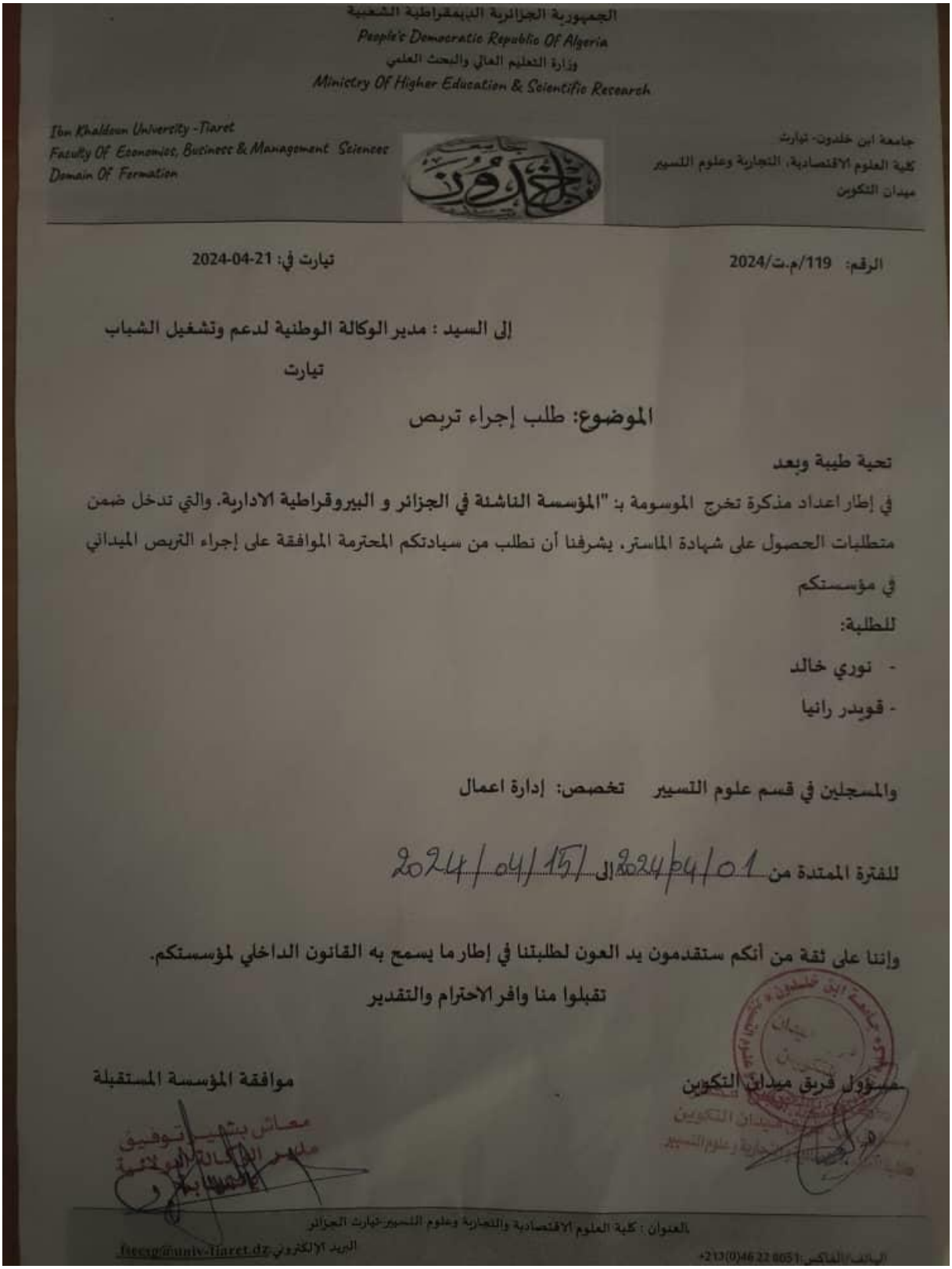

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic Of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry Of Higher Education & Scientific Research

Ibn Khaldoun University -Tiaret
Faculty Of Economics, Business & Management Sciences
Domain Of Formation

جامعة ابن خلدون- تيارت
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
ميدان التكوين

الرقم: 119/م.ت/2024 تيارت في: 21-04-2024

إلى السيد : مدير الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب
تيارت

الموضوع: طلب إجراء تربص

تحية طيبة وبعد

في إطار اعداد مذكرة تخرج الموسومة بـ: "المؤسسة الناشئة في الجزائر و البيروقراطية الادارية. والتي تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر. يشرفنا أن نطلب من سيادتكم المحترمة الموافقة على إجراء التربص الميداني في مؤسستكم

للطلبة:

- نوري خالد
- قويدر رانيا

والمسجلين في قسم علوم التسيير تخصص: إدارة اعمال

للفترة الممتدة من 2024/04/15 إلى 2024/04/01

وإننا على ثقة من أنكم ستقدمون يد العون لطلبتنا في إطار ما يسمح به القانون الداخلي لمؤسستكم.

تقبلوا منا وافر الاحترام والتقدير

مسؤول فريق ميدان التكوين

موافقة المؤسسة المستقبلة

معاش بشير توفيق

العنوان : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-تيارت الجزائر
البريد الالكتروني fsecg@univ-tiaret.dz
الهاتف/الفاكس: +213(0)46 22 80 51

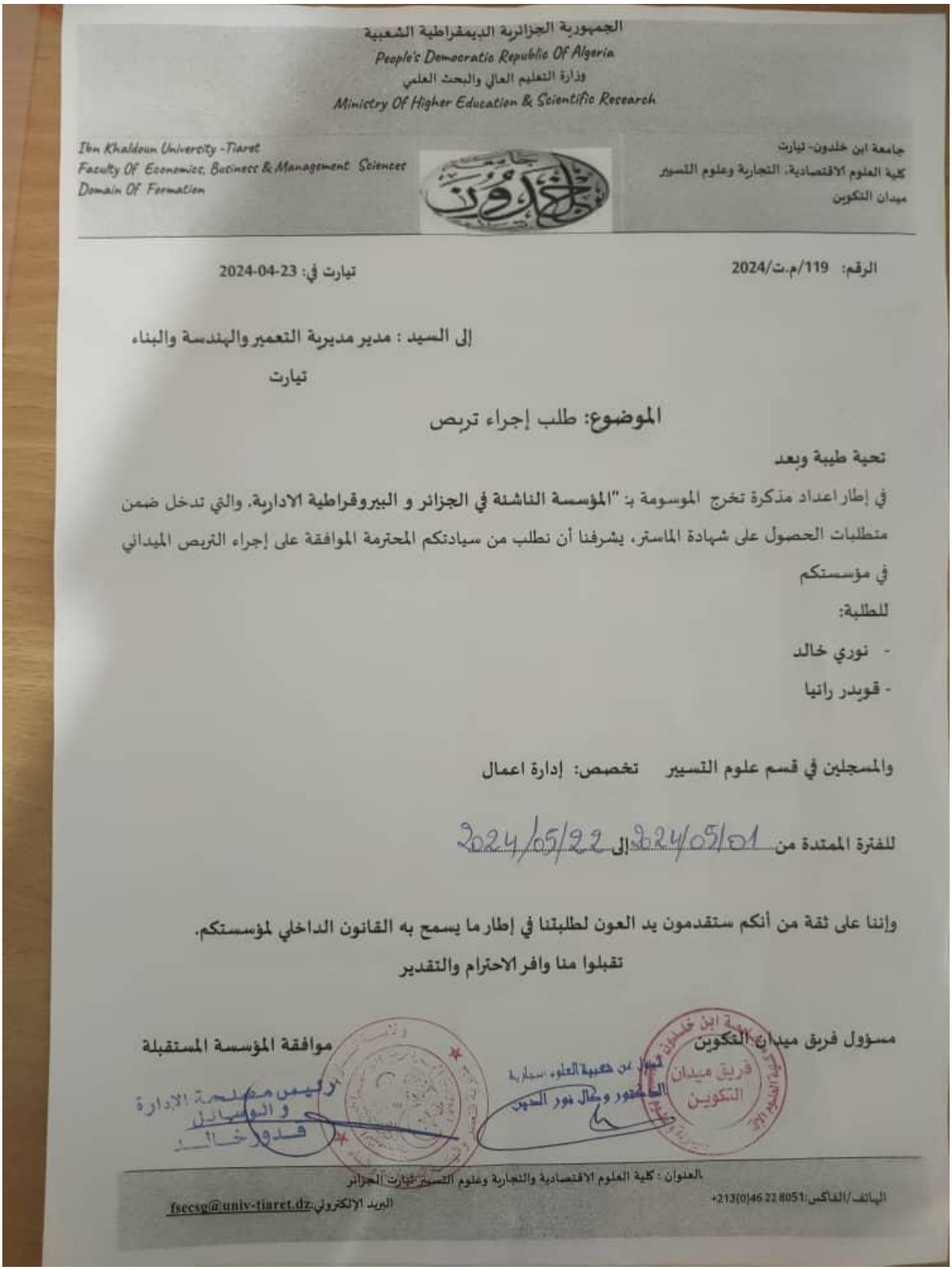

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic Of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry Of Higher Education & Scientific Research

جامعة ابن خلدون- تيارت
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
ميدان التكوين

Ibn Khaldoun University -Tiaret
Faculty Of Economics, Business & Management Sciences
Domain Of Formation

الرقم: 119/م.ت/2024 تيارت في: 23-04-2024

إلى السيد : مدير مديرية التعمير والهندسة والبناء
تيارت

الموضوع: طلب إجراء تربص

تحية طيبة وبعد

في إطار اعداد مذكرة تخرج الموسومة بـ "المؤسسة الناشئة في الجزائر و البيروقراطية الادارية، والتي تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر، يشرفنا أن نطلب من سيادتكم المحترمة الموافقة على إجراء التربص الميداني في مؤسستكم

للطلبة:

- نوري خالد
- قوبدر رانيا

والمسجلين في قسم علوم التسيير تخصص: إدارة اعمال

للفترة الممتدة من 2024/05/01 إلى 2024/05/22

وإننا على ثقة من أنكم ستقدمون يد العون لطلبتنا في إطار ما يسمح به القانون الداخلي لمؤسستكم.

تقبلوا منا وافر الاحترام والتقدير

مسؤول فريق ميدان التكوين

موافقة المؤسسة المستقبلة

رئيس مصلحة الإدارة والوسائل
قدور خالد

مسؤول عن شعبة العلوم التجارية
الدكتور وكال نور الدين

فريق ميدان التكوين

العنوان : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-تيارت الجزائر
الهاتف/الفاكس:+213(0)46 22 80 51 البريد الالكتروني: fsecsg@univ-tiaret.dz

ملخص

هدفت الدراسة إلى التعريف بالمؤسسات الناشئة واهم المفاهيم الخاصة بها ، بالإضافة إلى إبرازا لأهداف و أهم التحديات التي تواجهها ومعرفة انجح الآليات لمواجهة هذه المشاكل، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على المراجع المتعلقة بالموضوع من كتب و مجالات و مذكرات و مختلف الوثائق و كذلك المعطيات الإحصائية من جداول و أرقام وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات تعددت و اختلفت أسباب تعثرها ومن أبرزها نقص الخبرة والإلمام بالمشروع،وضعف التمويل وتوفير السيولة، وان المؤسسات الناشئة أحد المكونات الرئيسية في البرامج الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لتشجيع الشباب القادر على الإبداع والابتكار بإنشاء مثل هذه المؤسسات.

الكلمات المفتاحية : المؤسسة الناشئة

Abstract:

The study aimed to introduce emerging institutions and their most important concepts, in addition to highlighting the goals challenges what are the most effective mechanisms to confront these problems, using the descriptive analytical approach based on the reference related to the topic from books, fields, notes and various documents, as well as statistical data from tables and the door of its stumble, the lack of experience and knowledge of the project, and weakness D from the study indicated that the companies varied Al- Shammari and the third institutions are one of main components in the national programs for economic and social develoment Encouraging the youth capable of creativitiy and innovation by establishing such institutions.

Keywords: emerging institutions.